الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

مجلس الوزاري المشترك
Joint Ministerial Council

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية

الوزير الأول يجتمع بوزراء القطاعات المعنية

بأوامر من الرئيس..

تحضيرات استباقية لشهر رمضان

■ ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد الاستهلاكية

■ تموين مستمر بالخضر والفواكه واللحوم والدواجن ■ إجراءات عملية لضمان وفرة السيولة النقدية بمكاتب البريد والشبابيك الآلية ■ إنشاء لجنة متعددة القطاعات لمتابعة تموين السوق واستقرار الأسعار

ترأس الوزير الأول، السيد سيفي غريب، أمس الثلاثاء، اجتماعا وزاريا مشتركا خصص لدراسة التدابير الرامية لتموين السوق الوطنية بالمواد الاستهلاكية، وذلك بناء على تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون حسبما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول.

وجاء في البيان "في إطار التحضيرات لشهر رمضان المبارك لسنة 1447هـ/2026م، وبناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية، ترأس الوزير الأول، السيد سيفي غريب.. اجتماعا للمجلس الوزاري المشترك خصص لدراسة التدابير الخاصة للتموين المستمر والمنتظم للسوق الوطنية بجميع المواد الغذائية، خاصة ذات الاستهلاك الواسع، وكذا الخضر والفواكه واللحوم والدواجن".

كما تناول الاجتماع، حسب البيان، "إجراءات عملية لضمان وفرة السيولة النقدية، خاصة على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية". وتم بالمناسبة أيضا، "إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوان الوزير الأول، تسهر بصفة دائمة على متابعة وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان"، وفقا للمصدر ذاته.

ي.س

الحوار
EL HIWAR

خلال شهر رمضان 2026

إنشاء لجنة وزارية لمتابعة الأسعار ووضعية السوق

- إنشاء لجنة على مستوى ديوان الوزير الأول
- ضمان وفرة السيولة النقدية في مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية
- اجتماع للمجلس الوزاري المشترك لدراسة تموين السوق الوطنية بجميع المواد الغذائية

كشفت مصالح الوزير الأول عن إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوان الوزير الأول، تسهر بصفة دائمة على متابعة وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان.

عبد الرؤوف حرشاوي

وترأس الوزير الأول، سيفي غريب، أمس اجتماعًا للمجلس الوزاري المشترك خصّص لدراسة التدابير الخاصة للتموين المستمر والمنتظم للسوق الوطنية بجميع المواد الغذائية خاصة ذات الاستهلاك الواسع وكذا الخضر والفواكه واللحوم والدواجن، وهذا تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية.

كما تناول هذا الاجتماع –حسب مصالح الوزير– إجراءات عملية لضمان وفرة السيولة النقدية، خاصة على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية.

وتسعى الحكومة من خلال جل القطاعات المعنية على غرار وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق وكذا وزارة الفلاحة ككل سنة وبمناسبة شهر رمضان على ضمان تموين السوق ووفرة كل المنتجات واسعة الاستهلاك خلال هذا الشهر الفضيل، قصد تلبية حاجيات المواطنين، أين يكثر الطلب على المنتجات الاكثر استهلاكا، وهو ما يتطلب من الوزارات المعنية الوقوف على تفادي الندرة ونقص التموين.

من جانب آخر تسهر السلطات المعنية على ضبط الأسعار ومنع كل أشكال الاحتيال والمضاربة، خصوصا وأن بعض التجار يستغلون الفرصة من أجل زيادة سعر المنتجات الأكثر استهلاكا، وذلك من خلال إجراءات ردعية تضمن استقرار الأسعار وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطن. وينتظر أن تقف السلطات على وضع أسواق جوارية تضمن وفرة المواد الأساسية وكافة المُنتجات وبعرض وافر ومتنوع يستجيب لجميع متطلبات الجزائريين استعدادًا لشهر رمضان المقبل وضمان استقباله في أحسن الظروف وتلبية احتياجات المواطنين.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 03

لجنة متعددة القطاعات تحت إشراف الوزير الأول

تموين السوق الوطنية تحت أعين الحكومة

نصب الوزير الأول، سيفي غريب، أمس، لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوانه لمتابعة تموين السوق الوطنية وضمان استقرار الأسعار خلال شهر رمضان المقبل، في خطوة تعكس حرص الحكومة على التنسيق بين مختلف الأجهزة وتفعيل آليات المراقبة والإشراف المباشر على المواد الأساسية للمواطنين.

ق. و

● جاء هذا الإجراء خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك، الذي خصص لدراسة التدابير الخاصة بضمان التموين المستمر لجميع المواد الغذائية الأساسية، بما فيها الخضروات والفواكه واللحوم والدواجن، إلى جانب الإجراءات العملية لضمان وفرة السيولة النقدية، خاصة على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية.

وأكد الاجتماع، حسب بيان الوزارة الأولى، على ضرورة ضمان وفرة هذه المواد في الأسواق وتفادي أي اختلالات قد تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، بما يعكس التنسيق بين الجوانب الاقتصادية والخدمات اللوجستية لضمان انسيابية المعاملات خلال هذه الفترة الحساسة وتعزيز استقرار السوق.

وفي خطوة موازية، وبعد أن أكد الرئيس تبون لجوء الدولة إلى استيراد اللحوم كبديل مؤقت في حال إخفاق الإنتاج المحلي، جدد توجيهاته خلال اجتماع مجلس الوزراء قبل يومين لتعزيز الإنتاج الوطني. وأمر رئيس الجمهورية وزير الفلاحة بإيجاد حلول عاجلة لعودة إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء إلى مستويات تلبي حاجيات السوق الوطنية، مع إشراك المنتجين والمربين لضمان استمرارية الإمدادات وتوفير المنتجات الأساسية بشكل متوازن ومتواصل خلال شهر رمضان، وهو ما يعكس حرص الدولة على الجمع بين الإنتاج المحلي وتلبية الطلب الاستهلاكي في السوق الوطنية.

على الصعيد المالي، وبناء على تدابير استباقية لتفادي حدوث أزمة سيولة بسبب سوء فهم وتطبيق توجهات الدولة للحد من التداول النقدي، أعلن بنك الجزائر عن إمكانية تمويل الحسابات التجارية عبر وسائل الدفع الكتابية أو النقدية على أساس حجم الأعمال اليومي أو الأسبوعي، مع الالتزام بتوافق العمليات مع الملف الشخصي للزبون والمعلومات التي بحوزة البنك.

وأوضح البنك أن هذه المذكرة المؤرخة في 4 جانفي 2026 تعوّض المذكرة رقم 02 م ع م ع /2025 المؤرخة في 22 ديسمبر 2025، مؤكدا ضرورة الالتزام بتدابير اليقظة المتعلقة بالزبائن واستخدام النهج القائم على المخاطر كما كان معمولا به قبل إصدار المذكرة السابقة.

تأتي هذه التوجيهات المالية لضمان مرونة التعاملات التجارية وتيسير عمليات التمويل بما يتماشى مع التشريعات والتنظيمات السارية، إلى جانب تعزيز الرقابة على العمليات التجارية وحماية مصالح الزبائن والمصارف على حد سواء، في خطوة تهدف إلى تعزيز الثقة في النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويأتي اجتماع الوزير الأول سيفي غريب مع القطاعات المعنية بعد عودة حركة نقل البضائع إلى حالتها الطبيعية، عقب نحو أسبوع من الاضطرابات وانقطاع خطوط الإمداد وما صاحبها من حالة من الارتباك والاضطراب، الممزوجة بحملة إلكترونية مشبوهة سعت إلى تأجيج الوضع وتعطيل حركة نقل المسافرين والبضائع.

غير أن الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة الداخلية ورئيس مجلس الأمة، من خلال دعوة ممثلي نقابات النقل والاستماع إلى مطالبهم المتعلقة بالمواد السالبة للحرية في مشروع قانون المرور، ساهمت في عودة النشاط تدريجيا إلى أن بلغ مستواه الطبيعي خلال اليومين الأخيرين. وقد أكدت رئاسة الجمهورية على تسلم الرئيس تبون شخصيا كل المطالب المهنية والاجتماعية والهيكلية، بما يعزز الثقة لدى المهنيين ويؤكد حرص الدولة على معالجة القضايا البنيوية للقطاع.

وتعمل اللجنة متعددة القطاعات بشكل دائم على متابعة وضعية السوق الوطنية ومراقبة توفر المواد الغذائية الأساسية وضبط الأسعار والتدخل السريع عند ظهور أي اختلالات، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين وضمان استقرار السوق خلال شهر رمضان، مع مراعاة التنسيق بين الجهات المالية والاقتصادية واللوجستية لتحقيق أقصى درجات الفعالية في تسيير الموارد وضمان استمرارية الإمدادات.

ق. و

APO NEWS ألجيريا برس اونلاين Algeria Press Online
جانفي 2026 - على الساعة :14:51 13

خاصة الواسعة الاستهلاك..لجنة وزارية لمتابعة وضعية السوق واستقرار الأسعار

ترأس الوزير الأول، سيفي غريب، اليوم الثلاثاء، اجتماعًا للمجلس الوزاري المشترك خصّص لدراسة التدابير الخاصة التموين المستمر والمنتظم للسوق الوطنية بجميع المواد الغذائية خاصة ذات الاستهلاك الواسع وكذا الخضر والفواكه واللحوم والدواجن.

وجاء هذا الاجتماع في إطار التحضيرات لشهر رمضان المبارك لسنة 1447ه/2026م، وبناءً على تعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حسب بيان لمصالح الوزير الأول.

وتناول الاجتماع إجراءات عملية لضمان وفرة السيولة النقدية، خاصّة على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية.

وفي هذا الإطار، تمّ إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوان الوزير الأول، تسهر بصفة دائمة على متابعة وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان.

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري يومية وطنية جزائرية
يناير 13, 2026

الوزير الأول سيفي غريب يترأس اجتماعًا للمجلس الوزاري المشترك تحضيرًا لشهر رمضان

بقلم:محمد الصالح براهمي

ترأس الوزير الأول، سيفي غريب، اجتماعًا للمجلس الوزاري المشترك، خصص لدراسة جملة من التدابير الاستباقية الرامية إلى ضمان التموين المستمر والمنتظم للسوق الوطنية خلال شهر رمضان المبارك.

وتمحور الاجتماع حول ضبط الآليات الكفيلة بتوفير مختلف المواد الغذائية، لاسيما ذات الاستهلاك الواسع، إلى جانب الخضر والفواكه، واللحوم بمختلف أنواعها، وكذا الدواجن، بما يضمن تلبية الطلب المتزايد خلال هذه الفترة، والحفاظ على استقرار السوق.

كما تناول الاجتماع جملة من الإجراءات العملية الرامية إلى ضمان وفرة السيولة النقدية، خاصة على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية، بما يسمح بتسهيل المعاملات اليومية للمواطنين، وتفادي أي اضطرابات محتملة خلال شهر الصيام.

وفي السياق ذاته، تقرر إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوان الوزير الأول، تتولى بصفة دائمة متابعة وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية، ورصد تطور الأسعار، والسهر على استقرارها طيلة شهر رمضان، في إطار التنسيق المستمر بين مختلف القطاعات المعنية.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار حرص السلطات العمومية على اتخاذ تدابير استباقية تضمن وفرة المواد الأساسية، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال شهر رمضان المبارك.

رابط دائم https://mosta.cc/g691b :

النشـــــــاط البرلمانـي
Parliamentary activity

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :05

تطوير أدوية حيوية واستغلال مخلفات عضوية وبقايا النخيل وفضلات الدواجن

هذه تفاصيل التوجه نحو تقليص المبيدات الكيميائية واعتماد الفلاحة الإيكولوجية

إيمان كيموش

تتجه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلى تقليص الاعتماد على المواد الكيميائية والمبيدات الاصطناعية، عبر إدماج مبادئ الفلاحة الإيكولوجية في المنظومة الفلاحية الوطنية، بما يضمن حماية التربة والموارد المائية وصحة المستهلك.

وفي ردّ كتابي لوزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، على سؤال النائب بالمجلس الشعبي الوطني رابح جدو، حول إستراتيجية إدماج مبادئ الفلاحة الإيكولوجية في المنظومة الفلاحية الوطنية، اطّلعت عليه "الشروق"، كشف الوزير عن توجهات جديدة تهدف إلى ترسيخ أنماط إنتاج فلاحي مستديمة، تقوم على حماية الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي مع الحفاظ على التوازنات البيئية والاقتصادية.

وأوضح الوزير أن الزراعة الإيكولوجية تُعد نظامًا إنتاجيًا يعتمد على الآليات والموارد الطبيعية للمحافظة على التنوع البيولوجي وصحة التربة والمياه والهواء، مع ضمان الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الفلاحي. وترتكز هذه المقاربة على التقليل أو الاستغناء عن استعمال المواد الكيميائية الاصطناعية، وتعزيز وقاية وراحة الحيوانات، بما يسمح بإنتاج صحي ومستدام. كما أشار إلى أن الزراعة الإيكولوجية تتقاطع مع مبادئ الزراعة العضوية، غير أنها تتجاوزها من خلال مراعاة مختلف النظم البيئية، عبر إدراج إعادة استعمال النفايات وتثمينها، واستخدام الأسمدة والمبيدات العضوية.

وفي هذا السياق، أبرز الوزير أن إدراج الممارسات الزراعية الحديثة والمستديمة يشكل محورًا أساسيًا في تعزيز الإنتاج الوطني وتثمينه، لاسيما من خلال اعتماد الزراعة الإيكولوجية والعضوية التي تقوم على تعويض المواد الكيميائية والمبيدات الاصطناعية بمواد طبيعية وعضوية في التسميد ومكافحة الآفات، وهو ما يساهم في الحفاظ على خصوبة التربة واستقرار النظم البيئية وتحسين نوعية المنتج الفلاحي.

وكشف الرد أن المعاهد التقنية والبحثية التابعة للوزارة، وعلى غرار المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، والمعهد التقني للزراعات الواسعة، والمعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، تعمل على تطوير مشاريع ودراسات تقنية حديثة تهدف إلى استغلال المخلفات العضوية وتحويلها إلى أسمدة عضوية. ومن بين هذه المبادرات، تثمين بقايا النخيل واستعمالها كمصدر طبيعي لإنتاج الأسمدة البيولوجية، إلى جانب استغلال مياه أحواض السقي الفلاحي الموجهة لتربية الأسماك في سقي وتسميد الزراعات، فضلًا عن استخدام فضلات الدواجن الغنية بالنيتروجين والفوسفور والكالسيوم، بعد معالجتها، في التسميد الزراعي لرفع وتحسين مردودية الإنتاج.

وفي إطار ترشيد الموارد المائية، أشار الوزير إلى التنسيق القائم مع قطاع الري لدراسة إمكانية استغلال الحمأة الناتجة عن معالجة مياه الصرف الصحي واستعمالها كسماد عضوي في النشاطات الزراعية، وكذا استغلال المياه المصفاة والمعالجة لسقي المحاصيل الفلاحية، بما ينسجم مع مقاربة الاقتصاد الدائري وحماية الموارد الطبيعية.

وعلى صعيد الصحة النباتية، أكد أن الجهود متواصلة لتطوير وإنتاج المبيدات الحيوية بدلًا من الكيميائية، بهدف مكافحة الآفات باستعمال مواد طبيعية تحافظ على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، وتعزز التنوع البيولوجي. وفي هذا الإطار، تم تطوير مبيد فطري بيولوجي بالتعاون مع متعامل اقتصادي، يعتمد على فطر طبيعي متواجد في التربة، يساهم في مكافحة الفطريات الضارة التي تصيب الجذور، مثل الفيوزاريو والريزوكتونيا، والتي تتسبب في انتشار الأمراض الفطرية المنقولة عبر التربة، كما يعمل هذا المبيد أيضًا كمنشط حيوي للنباتات.

كما تم، حسب نفس المصدر، تطوير استعمال بعض النباتات ومستخلصاتها لمكافحة الحشرات الضارة بالمحاصيل، إلى جانب إجراء عدة تجارب لتقييم فعالية المواد البيولوجية في التسميد وحماية النباتات، وذلك في إطار اتفاقيات مبرمة مع مؤسسات اقتصادية، قبل عرض هذه المواد على المصالح المركزية المختصة لدراستها والمصادقة عليها، تمهيدًا لتعميم استعمالها من قبل الفلاحين.

وفيما يخص الزراعة المائية، أوضح الوزير أن هذه التقنية، التي تعتمد على زراعة النباتات خارج التربة، عرفت إدراج مشاريع نموذجية بالتعاون مع عدة دول، من بينها كوريا الجنوبية، حيث استهدفت هذه المشاريع المناطق التي تعاني من نقص في الموارد المائية. وقد لقيت هذه التقنية إقبالًا من طرف عدد من الفلاحين، خاصة لإنتاج الطماطم الكرزية والبطيخ وأنواع أخرى من الخضر والفواكه داخل البيوت البلاستيكية المكيفة والزجاجية.

وفي ختام رده، أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري أن المرافقة الموجهة للفلاحين تبقى محورًا أساسيًا في إنجاح هذا التوجه، من خلال التكوين، الدعم التقني، التحفيزات المالية والقروض، بهدف تشجيع تبني أنظمة الزراعة المستديمة، وعلى رأسها الزراعة الإيكولوجية والعضوية والمدمجة، بما يعزز الإنتاج الوطني ويحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي

Markets and Agricultural Economy

البلاد
www.elbilad.net ● يومية إخبارية وطنية
21:08 ,2026-01-12

مباحثات لإبرام شراكة بين مجمع الحليب " جيبلي " وشركة " إيكونيفا " الروسية

بقلم _رياض/خ

بحثت ، اليوم الإثنين ، لحلوح سماح المدير العامة لمجمع الحليب " جيبلي" ، مع وفد روسي رفيع المستوى عن المؤسسة الروسية الرائدة في إنتاج الحليب " إيكونيفا " تحت رئاسة " ستيفان دور " ، فرص الإستثمار التي تتيحها الجزائر في هذا المجال و دراسة سبل الشراكة الجزائرية - الروسية في إنشاء مزارع نموذجية مختصة في إنتاج الحليب مع مجمع الحليب "جيبلي."

وجرت المباحثات بين الطرفين بمقر المديرية العامة لمجمع جيبلي ، بحضور إطارات المجمع و بوزيان مختار المدير العام للديوان الوطني للحليب " أونيل" والمدير العام المساعد لذات الديوان.

وناقش الطرفان ، إمكانية استحداث المزارع النموذجية المختصة في إنتاج الحليب في الجزائر ، وذلك ضمن الخريطة الجديدة التي وضعتها الوصاية بزيادة الإنتاجية و تحسين الجودة وتحقّيق الأمن الغذائي ، الذي يُعدّ أولوية وطنية ، خاصة في مادة الحليب باعتبارها مادة واسعة الاستهلاك ومدعومة من طرف الدولة.

و معلوم أنّ " إيكونيفا (Ekoniva) " هي شركة روسية رائدة في مجال الألبان، وتعتبر لاعبًا مهمًا في السوق العالمية، حيث تخطط لزيادة صادّرات مُنتجات الألبان، بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاسيما الجزائر ، بهدف تلبية الطلب المتزايد على منتجات الألبان عالية الجودة.

يُشار إلى أنّ القدرات الإنتاجية لمجمع " جيبلي" ، صارت تقارب حاليًا حوالي 7 ملايين لتر يوميًا ، منها إنتاج نحو 4 ملايين لتر يوميًا من الحليب المبستر، ما يغطي حوالي 52 بالمائة من حاجيات السوق الوطنية.

: الثلاثاء 13 يناير,2026 15:00

الجزائر بين "وفرة الموسم" و"ربح السوق": ماذا تقول أرقام الخوخ 2026؟

بقلم: سرور بومزبر

تدخل الجزائر سنة 2026 تصنيف إنتاج الخوخ العالمي بأرقام دقيقة تعكس موقعًا اقتصاديًا فلاحيًا واضحًا. بعدما بلغ حجم الإنتاج 191.3 ألف طن، وفق بيانات التصنيف الدولي لإنتاج الخوخ. هذا الرقم يضع الجزائر في المرتبة 17 عالميًا من أصل سوق إجمالي حجمه 26.4 مليون طن. ويمنحها في الوقت نفسه المرتبة الثالثة عربيًا والرابعة إفريقيًا. في ترتيب يُظهر وزنًا إنتاجيًا مستقرًا داخل الفئات المتوسطة عالميًا.

عالميًا، تتموضع الجزائر ضمن الشريحة التي تضم الدول القادرة على التأثير في سوق الخوخ من حيث العرض. دون أن تكون ضمن القطب المهيمن الذي تتصدره الصين بإنتاج يبلغ 16.8 مليون طن. غير أن قراءة التصنيف لا تبنى على المقارنة مع الصين، بل على موقع الجزائر داخل مجموعة الدول المتوسطة حسل التقرير. حيث تحتل مرتبة متقدمة نسبيًا. ففي هذا السياق، تأتي الجزائر مباشرة بعد جنوب أفريقيا التي سجلت 201.3 ألف طن. أي بفارق يقارب 10 آلاف طن فقط، بينما تتقدم على تونس بفارق يتجاوز 35 ألف طن، ما يعكس تموضعًا تنافسيًا قابلًا للتحسن.

عربيًا، يظهر التصنيف تمركز إنتاج الخوخ في شمال أفريقيا. تتصدر مصر القائمة العربية بـ272.6 ألف طن، تليها المغرب بـ247.9 ألف طن، ثم الجزائر بـ191.3 ألف طن. بعد ذلك، تسجل تونس 156 ألف طن، ثم الأردن 105 آلاف طن، فالسعودية 29.3 ألف طن، ثم اليمن والعراق وفلسطين بأحجام أقل بكثير. هذا الترتيب يضع الجزائر ضمن الكتلة العربية الأساسية المنتجة، ويمنحها موقعًا ثابتًا في صدارة الإنتاج الإقليمي، مع فارق يمكن تقليصه تدريجيًا عبر رفع الإنتاجية وتحسين التثمين.

إفريقيًا، تحتل الجزائر المرتبة الرابعة بعد مصر والمغرب وجنوب أفريقيا، متقدمة على تونس وليبيا وبقية الدول الإفريقية الواردة في التصنيف.

ويكتسب هذا الترتيب القاري أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة سوق الفواكه في أفريقيا، التي تعاني من ضعف البنية التحتية المرتبطة بالتخزين والنقل. وبناءً عليه، فإن الدول التي تمتلك حجم إنتاج معتبرًا وتنظيمًا أفضل تكون الأقدر على تحويل الفائض إلى استقرار غذائي ومكاسب اقتصادية.

من حيث الوزن النسبي، يمثل إنتاج الجزائر نحو 0.7 بالمائة من الإنتاج العالمي للخوخ. ورغم محدودية هذه النسبة مقارنة بالمنتجين الكبار. إلا أن أهميتها تكمن في طبيعة المنتوج نفسه، باعتباره من الفواكه سريعة التلف. حيث ترتبط القيمة الاقتصادية بفعالية سلسلة ما بعد الجني أكثر من ارتباطها بحجم الإنتاج الخام. أي خلل في التخزين أو النقل يؤدي إلى فقدان جزء من الكمية المنتجة. ما يجعل التنظيم عنصرًا حاسمًا في تحويل الأرقام إلى عائد اقتصادي.

داخليًا، يسمح هذا المستوى من الإنتاج بتغطية معتبرة للسوق الوطنية خلال موسم الجني. ويمنح هامشًا لتخفيف تقلبات الأسعار إذا ما تم ضبط قنوات التسويق. غير أن غياب آليات فعالة للتخزين والتوزيع قد يحول الوفرة إلى عامل ضغط، عبر انخفاض حاد للأسعار في ذروة الموسم يعقبه نقص لاحق. وهو ما ينعكس سلبًا على المزارعين والمستهلكين معًا.

في المحصلة، يؤكد تصنيف 2026 أن الجزائر دولة منتجة للخوخ بقاعدة متوسطة ومستقرة. تحتل موقعًا متقدمًا عربيًا وإفريقيًا. ومكانة واضحة عالميًا خارج الهامش. هذا الموقع يضع قطاع الخوخ أمام خيار اقتصادي مباشر: إما استثمار الترتيب عبر تحسين الإنتاجية، التخزين، والتثمين الصناعي، أو الاكتفاء بدور موسمي يُنتج الأرقام دون تحويلها إلى قيمة مضافة مستدامة.

رابط دائم https://tdms.cc/nhfbl :

تادامسا نيوز
الثلاثاء 13 يناير,2026 11:08

بين ألمانيا والبرازيل.. الجزائر العاشرة عالميا في استهلاك زيت الزيتون

بقلم:سيد علي أمين

زيت الزيتون، زيت الزيتون البكر الممتاز، صادرات زيت الزيتون، الجزائر، الزيتون، زيتون المائدة،

تقدّمت الجزائر إلى المرتبة العاشرة عالميًا ضمن أكبر الدول استهلاكًا لزيت الزيتون سنة 2026، بحجم يُقدّر بـ87 ألف طن. وفق بيانات استهلاك تظهر أن الإجمالي العالمي بلغ 2.7 مليون طن. وجاءت الجزائر مباشرة بعد ألمانيا (88 ألف طن) وقبل البرازيل (85 ألف طن)، ضمن ترتيب تقوده تقليديًا دول حوض المتوسط إلى جانب الولايات المتحدة.

وتتصدر إيطاليا قائمة أكبر المستهلكين عالميًا بـ486 ألف طن، تليها إسبانيا (425 ألف طن). ثم الولايات المتحدة (381 ألف طن). وهي حالة لافتة تعكس وزن السوق الأميركي رغم ضعف الاستهلاك الفردي. بعدها تأتي تركيا (179 ألف طن)، ثم المغرب (145 ألف طن)، ففرنسا (122 ألف طن)، وسوريا واليونان (110 آلاف طن لكل منهما). هذا الترتيب يوضح أن الاستهلاك لم يعد حكرًا على الدول المنتِجة فقط، بل بات مرتبطًا بحجم السكان وأنماط التغذية والتحولات الصحية.

وحسب تقرير زيت الزيتون العالمي وجود الجزائر ضمن العشرة الأوائل يكتسب بعدًا إضافيًا عند مقارنته بدول أوروبية وصناعية كبرى مثل البرتغال (61 ألف طن)، اليابان (57 ألف طن)، أستراليا (52 ألف طن)، الصين (51 ألف طن) وكندا (50 ألف طن)، فضلًا عن دول منتِجة تقليدية مثل تونس (30 ألف طن) ومصر (40 ألف طن). عمليًا، هذا يعكس سوقًا داخلية جزائرية ذات وزن، قادرة على امتصاص كميات كبيرة دون الاعتماد على الاستيراد.

هذا المعطى يتقاطع مباشرة مع صورة الإنتاج. ففي موسم 2024/2023. حلّت الجزائر تاسعة عالميًا في إنتاج زيت الزيتون بإجمالي 93 ألف طن. ضمن ترتيب تهيمن عليه إسبانيا (766,400 طن) ثم إيطاليا (288,900 طن) وتركيا (210,000 طن). تليها تونس (200,000 طن) واليونان (195,000 طن) والبرتغال (150,000 طن) والمغرب (106,000 طن) ثم سوريا (95,000 طن) فالجزائر، وأخيرًا مصر (40,000 طن). هذه الأرقام تظهر أن الجزائر ليست مستهلكًا صرفًا، بل بلدًا يجمع بين قاعدة إنتاجية معتبرة وسوق داخلية نشطة.

الأهم أن الاستهلاك الجزائري ينمو بوتيرة مستقرة، إذ تشير تقارير دولية إلى زيادة سنوية تقارب 3.9%. مع متوسط استهلاك يقدّر بحوالي 2 كلغ للفرد. هذا المستوى يظل أقل بكثير من بلدان مثل اليونان التي تتصدر عالميًا في الاستهلاك الفردي بنحو 20 إلى 24 لترًا سنويًا للفرد، أو إسبانيا (14.2 لتر) وإيطاليا (11.3 لتر). لكنه يضع الجزائر في موقع متقدم مقارنة بدول ذات كثافة سكانية عالية مثل الولايات المتحدة (1.1 لتر للفرد) وكندا (1.3 لتر.)

وعلى مستوى الكتل، يظل الاتحاد الأوروبي أكبر مستهلك عالميًا بإجمالي 1.345 مليون طن في موسم 2023/2022. مستفيدًا من ثقل دول مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان. في المقابل، شهدت الدول غير المنتِجة تراجعًا حادًا في الاستهلاك من 155 ألف طن إلى 120 ألف طن خلال الفترة نفسها (-22.6%). فيما انخفض استهلاك الدول غير الأعضاء في المجلس الدولي للزيتون من 28 ألف طن إلى 24 ألف طن (-14%). هذه المؤشرات تؤكد أن الطلب يتركّز أكثر فأكثر داخل البلدان ذات الثقافة الغذائية المتوسطية أو تلك التي استثمرت بقوة في هذا المنتج.

الجزائر، في هذا السياق، تتحرك داخل معادلة مزدوجة: سوق داخلية قوية تحمي المنتج من تقلبات التصدير. وقاعدة إنتاج تسمح بالانتقال التدريجي نحو التثمين الخارجي. ويكتسب هذا البعد أهمية إضافية إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن سعر الطن المتري من زيت الزيتون تجاوز 670 دولارًا. أي أنه أصبح أكثر قيمة من النفط الخام بعدة مرات. ما يحوّل هذه الشعبة من نشاط فلاحي تقليدي إلى رهان اقتصادي حقيقي.

وحسب الدراسة فإن تصنيف الجزائر عاشر أكبر مستهلك عالميًا لزيت الزيتون في 2026. مقترنًا بمرتبة تاسعة في الإنتاج، يضع البلاد في موقع توازن نادر بين العرض والطلب. هذا الموقع يمنحها هامش مناورة واسع مقارنة بدول تستهلك أكثر مما تنتج أو تنتج دون سوق داخلية قوية. الرهان القادم ليس في رفع الكميات فقط. بل في تنظيم السلسلة من الحقل إلى السوق. وبناء قيمة مضافة تسمح للجزائر بالتحول من "فاعل صامت" إلى لاعب مؤثر في سوق زيت الزيتون العالمية.

رابط دائم : https://tdms.cc/5022q

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 03

على هامش الطبعة الأولى لمعرض المنتجات المصدرة.. الوزير رزيق يأمر:

تنويع الوجهات التصديرية وتعزيز التموقع في الأسواق الأجنبية

أكد وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، كمال رزيق، على ضرورة تنويع الوجهات التصديرية وتعزيز التموقع في الأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات.

وافتتح أمس، بوهران، الطبعة الأولى لمعرض المنتجات الجزائرية المصدّرة، بمشاركة أزيد من 200 عارض مُصدّر يمثلون مختلف القطاعات والشُعب الإنتاجية المصدرة.

ويأتي تنظيم هذا الحدث الاقتصادي الذي أشرف على افتتاحه وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، كمال رزيق، رفقة والي ولاية وهران، ابراهيم أوشان، وبحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي، وأعضاء اللجنة الأمنية، ونواب البرلمان، في سياق تجسيد استراتيجية الدولة الرامية إلى ترقية الصادرات الوطنية وتعزيز حضور المنتجات الجزائرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وبالمناسبة، قام الوزير والوفد المرافق له بزيارة مختلف أجنحة الشركات الجزائرية المصدّرة المشاركة في الصالون، حيث اطّلع على قدراتها الإنتاجية ومستوى مطابقة منتجاتها للمعايير الدولية، كما تبادل مع مسؤوليها الحوار حول آفاق تطوير الصادرات وسبل مرافقة المتعاملين لولوج أسواق جديدة.

وبالمناسبة استمع الوزير رزيق إلى بطاقات تقنية مفصّلة حول الدول التي تُصدَّر إليها المنتجات الجزائرية المعروضة، وحجم المبادلات، وإمكانات توسيع شبكة الشركاء التجاريين، مؤكّدًا على ضرورة تنويع الوجهات التصديرية وتعزيز التموقع في الأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات.

نصيرة سيد علي

الأخبـــــــار الجهويـــــــة

Regional news

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

13يناير، 2026

ولاة الجمهورية يشرعون في التحضير لشهر رمضان

بقلم:يونس بن عمار

شرع ولاة الجمهورية في التحضير لشهر رمضان من خلال عقد اجتماعات للمجالس التنفيذية عبر مختلف الولايات، خصصت لتقييم جاهزية القطاعات وضبط التدابير التنظيمية الرامية إلى ضمان تموين الأسواق،
وتحسين الخدمة العمومية، وتكريس البعد الاجتماعي والتضامني خلال الشهر الفضيل، تنفيذا لتعليمات السلطات العليا في البلاد.
وتندرج هذه الاجتماعات في إطار متابعة تنفيذ التعليمات السابقة، ومعالجة النقائص المسجلة ميدانيا، مع التشديد على تسريع وتيرة الإنجاز، خاصة في الملفات المرتبطة مباشرة بالإطار المعيشي للمواطن، وضمان استمرارية المرافق والخدمات الأساسية، إلى جانب التحضير المسبق للمنحة التضامنية، وتنظيم الأسواق الرمضانية، وضبط آليات الرقابة والتموين.
وبولاية بومرداس، ترأست والي الولاية فوزية نعامة، اليوم الثلاثاء، اجتماعا للمجلس التنفيذي، بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي، وإطارات الولاية، خُصص لمتابعة تنفيذ التعليمات السابقة وتقييم حصيلة التدخلات الميدانية.
وخلال الاجتماع، تم استعراض وضعية ملف تسوية مطابقة البنايات، حيث قدم رؤساء الدوائر إحصائيات دقيقة حول عدد الملفات المودعة، والمدروسة، والمقبولة، والمؤجلة والمرفوضة، مع عرض العراقيل المسجلة وأسبابها.
وأكدت والي بومرداس على ضرورة التعامل المسؤول والشفاف مع هذا الملف، مع توجيه تعليمات مباشرة لتعزيز التنسيق بين مديرية أملاك الدولة والمصالح التقنية، وتقديم عروض دورية مفصلة حول وضعية الملفات، إلى جانب إعلام المواطنين بمآل طلباتهم.
كما خصص الاجتماع لتقييم التحضيرات الخاصة بشهر رمضان 2026، من خلال عروض قدمها مدراء قطاعات الإدارة المحلية، والتجارة، والتضامن، والفلاحة، والنقل، والشؤون الدينية وغيرها،
حيث تم التأكيد على ضبط القوائم الاسمية للمستفيدين من المنحة التضامنية، وضمان وصولها في آجالها، وتنظيم الأسواق الرمضانية، وضمان وفرة المواد الأساسية، إلى جانب جاهزية مطاعم الإفطار والمساجد والمرافق العمومية.
وفي ختام هذه الاجتماعات، شدد ولاة الجمهورية على أهمية تكريس العمل التشاركي بين مختلف القطاعات، وتحسين الأداء الإداري، والاستجابة الفعلية لانشغالات المواطنين، مع الالتزام الصارم بتنفيذ التعليمات ومواصلة العمل الميداني، بما يضمن توفير الظروف الملائمة للمواطنين طيلة شهر رمضان المبارك.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :08

سيساهم في دعم الاقتصاد المحلي للولاية

توقّع إنتاج وفير لشعبة الزيتون خلال 2026 ببومرداس

2600 قنطار من الزيتون موجّه للاستهلاك المباشر

تحصيل قرابة 18 لترا في القنطار

أعلنت المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، عن تسجيل وفرة إنتاج في شعبة الزيتون بالولاية، حيث يتوقع إنتاج قرابة 24 قنطارا في الهكتار، مقابل تحصيل قرابة 18 لترا في القنطار، وبإنتاج إجمالي قدره 2600 قنطار من الزيتون الموجه للاستهلاك المباشر، فيما تتواصل عملية جني الزيتون الموجه للعصر واستخلاص الزيت، حيث بلغت 25 بالمائة.

سعيدة. م

تحتل شعبة الزيتون في ولاية بومرداس مكانة هامة، حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة المغروسة مباشرة بعد شعبة الكروم التي استحوذت على المرتبة الأولى وطنيا، لعدة مواسم، وتقدر المساحة الإجمالية المخصصة للزيتون حاليا، بحسب ما كشف عنه الأمين العام للغرفة الولائية للفلاحة، رشيد مسعودي، في تصريح لـ«الشروق اليومي»، أزيد من 8552 هكتار، منها 7011 هكتار منتجة أي ما يعادل نسبة 90٪ من إجمالي المساحة، وهذا ما سيساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي للولاية، الأمر الذي انعكس على الأسعار، إذ إن سعر اللتر من زيت الزيتون قد تراجع عن الموسم الماضي بكثير، ففي الوقت الذي وصل فيه العام الماضي إلى 1500 دينار في أحد أغلى المواسم على الإطلاق، يتراوح هذا الموسم ما بين 850 إلى 900 دينار، في بعض المعاصر بولاية بومرداس، وفي السياق، كشف ذات المسؤول عن بعض الأسباب التي تجعل سعر زيت الزيتون مرتفعا في السوق المحلي، مقارنة مع وفرة الإنتاج الإجمالي، منها ارتفاع تكلفة اليد العاملة، فطبيعة الأراضي الجبلية تحول دون استخدام الآلات الحديثة في جني الزيتون، ما يضطر الفلاحين إلى الاعتماد الكلي على اليد العاملة في ظل الأجر اليومي المرتفع للعامل، بالإضافة إلى ضعف المردود اليومي للعمال، حيث يبلغ في المتوسط 50 كلغ فقط في اليوم، ما يعني أن جمع قنطار واحد يتطلب يومين على الأقل من العمل، إضافة لارتفاع تكاليف العصر المحددة بحوالي 1000 دينار لكل قنطار معصور، ناهيك عن لجوء بعض أصحاب حقول الزيتون إلى طريقة تقسيم المردود، ما بين صاحب الحقل ومن يتكفل بالجني، وكلها عوامل تساهم مجتمعة في ارتفاع سعر اللتر من زيت الزيتون.

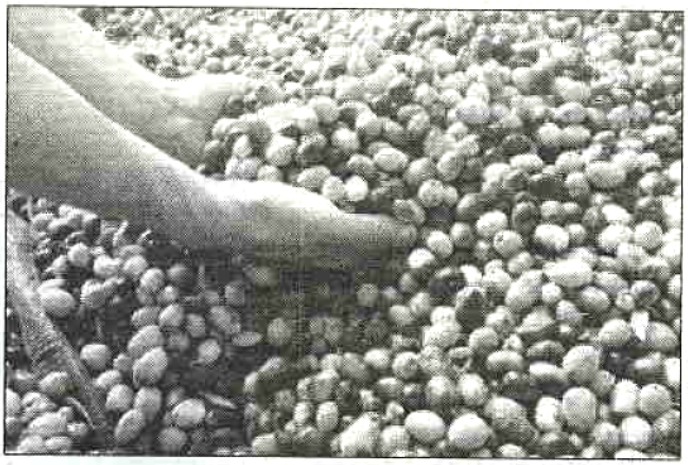

وبالنسبة للأرقام التي تسجلها المصالح الفلاحية لبومرداس، خلال هذا الموسم، بعد انتهاء عملية جني زيتون المائدة، فقد سجلت 2600 قنطار من الزيتون الموجه للاستهلاك المباشر، فيما لا تزال عملية جني الزيتون الموجّه للعصر واستخلاص الزيت جارية، حيث بلغت حتى الآن نسبة 25 بالمائة، وبحسب هذه المعطيات، يتوقع مردود جيد هذا الموسم، يصل إلى 24 قنطارا في الهكتار، مقابل تحصيل أزيد من 18 لترا في القنطار من الزيتون. وهي نسبة أعلى مقارنة بالموسم الماضي. وهذا راجع لعدة عامل، بحسب محدثنا، أهمها تساقط الأمطار الموسمية، وكذا عامل المعاونة، حيث بلغت المساحة المجنية لحد الآن 1620 هكتار، لقرابة 40 ألف قنطار.

وهي معطيات تشير بإنتاج وفير أرجعته ذات الجهة إلى الجهود الكبيرة المبذولة في السنوات الأخيرة، لتوسيع قاعدة الإنتاج، إضافة للتوسع الذي تعرفه هذه الشعبة في كل سنة. وهذا، بفضل عمليات تكثيف مساحات أشجار الزيتون، وغيرها من برامج الدعم، ما أدى إلى تضاعف المساحة المغروسة بأشجار الزيتون في الولاية بنسبة 46٪ بفضل برامج الدعم التي شملت غرس مساحات جديدة وإعادة تأهيل الأشجار القديمة والمناطق المتضررة، وإطلاق برنامج خاص للمناطق الجبلية، تم خلاله غرس أكثر من 14 ألف شجيرة زيتون.

بالإضافة إلى مبادرة واسعة لإعادة تجديد المناطق التي أتت عليها الحرائق قبل 4 سنوات، من خلال غرس أكثر من 50 ألف شجيرة، في إطار تعويض الخسائر، وإعادة بعث النشاط الفلاحي بهذه المناطق الحيوية.

ويترقب منتجو الزيتون وزيته تنظيم معرض الزيتون، كما تعودت الولاية إحياءه في شهر فيفري من كل سنة، بمشاركة عدة فاعلين، وتعد مبادرة هامة لتثمين هذا المنتج والسعي لجعله شعبة اقتصادية بامتياز، في انتظار تمكين الولاية من مخبر للتحاليل المتخصصة في هذه الشعبة، من شأنه تسهيل خطوات تصدير هذا المنتج مستقبلا.

أخبار اليوم
AKHBARELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :05

مستغانم

الفصل النهائي في ملف تطهير العقار الفلاحي

أفادت السلطات الوصية لولاية مستغانم بأنه تم غلق ملف تطهير العقار الفلاحي وهو الملف الاستراتيجي، الذي ظل لسنوات طويلة محور اهتمام المواطنين والفاعلين في القطاع الفلاحي، نظرا لتعقيداته وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باختتام الجلسة الرابعة والأخيرة للجنة الولائية لتطهير العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة في إطار مختلف صيغ المنح والاستغلال، ليتم الإعلان رسميا عن الغلق النهائي لذات الملف، وأفادت ذات المصالح بأن والي الولاية أحمد بودوح تابع شخصيا مراحل معالجة هذا الملف حتى بلوغه مراحله الختامية، تنفيذا لتعليمات السلطات العليا للبلاد، الرامية إلى استرجاع الأراضي غير المستغلة، ووضع حد نهائي للوضعيات العالقة، وتحويل العقار الفلاحي من مصدر نزاع إلى رافعة للتنمية الوطنية.

وجاء هذا الإنجاز نتيجة سلسلة اجتماعات متواصلة للجنة الولائية لتطهير العقار، والتي عكست إرادة صادقة في تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى تطهير العقار العمومي، إنهاء الفوضى، ودعم الاستثمار الفلاحي المستدام، بما يسهم في بناء الجزائر الجديدة وتعزيز الثروة الوطنية، مع التأكيد بأنه تم خلال مسار دراسة الملفات معالجة 1788 ملفا، شملت مختلف الوضعيات القانونية المرتبطة بالعقار الفلاحي، وتم الفصل في ملفات إسقاط حق الانتفاع، وفسخ عقود الامتياز، والأراضي الفائضة وغير المستغلة، وكذا الحالات العالقة والمتفرقة، بالإضافة إلى متابعة دقيقة لملفات الاستثمار الفلاحي لضمان إنجازها وفق المعايير التقنية والقانونية.

وتم خلال آخر اجتماع للجنة المعنية دراسة 1031 ملفا إضافيا، لتكتمل بذلك المعالجة الشاملة لجميع الوضعيات المرتبطة بتطهير العقار، وتم الفصل فيها وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، ما أتاح الوصول إلى الغلق النهائي لهذا الملف الوطني الاستراتيجي.

*ي.تيشات

المساهمات
Contributions

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

13يناير، 2026

اتحاد التجار يثمن مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك

بقلم:يونس بن عمار

ثمن الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك، الذي ترأسه الوزير الأول سيفي غريب، اليوم الثلاثاء،
والمخصص لدراسة التدابير الكفيلة بضمان التموين المستمر والمنتظم للسوق الوطنية تحضيرا لشهر رمضان المبارك 1447هـ/2026م، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية.
وأعرب الاتحاد، في بيان صحفي، عن بالغ ارتياحه للمقاربة الاستباقية التي اعتمدتها الحكومة، خاصة ما تعلق بتأمين وفرة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والخضر والفواكه، واللحوم والدواجن،
إلى جانب الإجراءات العملية الرامية إلى ضمان توفر السيولة النقدية، لا سيما على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية، بما يعزز استقرار السوق ويحافظ على القدرة الشرائية للمواطن.
كما نوه الاتحاد بقرار إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوان الوزير الأول، تتولى بصفة دائمة متابعة وضعية التموين واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان،
معتبرا أن هذا الإجراء يعزز فعالية التنسيق القطاعي والمتابعة الميدانية وضبط السوق والتدخل الاستباقي عند الحاجة.
وأكد الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين انخراطه الكامل والمسؤول في إنجاح هذه التدابير ومرافقة جهود الدولة، مع الالتزام بتعبئة كافة الفيدراليات الوطنية المنضوية تحت لوائه،
في إطار تنسيق دائم ومباشر مع الحكومة عبر وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، بما يضمن تموينا منتظما وأسعارا مستقرة وخدمة للصالح العام خلال الشهر الفضيل.
وجدد الاتحاد دعوته إلى جميع التجار والحرفيين والناقلين والمتعاملين الاقتصاديين للتحلي بروح المواطنة والحس المدني، والانخراط الإيجابي في إنجاح هذه الجهود الجماعية، حفاظا على استقرار السوق وطمأنينة المواطنين.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

تراهن على هذا القطاع كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الجزائر سجلت تقدما ملموسا في مجال الرقمنة

بناء قواعد بيانات سيادية حجر الأساس في إنجاح السياسات العمومية

الفلاحة قطاع استراتيجي يحقق نموا معتبرا

سجلت الجزائر تقدمًا حقيقيًا وملموسًا في مجال رقمنة العديد من القطاعات الوزارية والمرافق العمومية، لاسيما تلك المرتبطة بالجماعات المحلية وقطاعات العدالة والتشغيل والضمان الاجتماعي- حسب ما أكده الدكتور هواري تيغرسي أستاذ العلوم الاقتصادية- وذلك في معرض تعليقه على مضمون بيان مجلس الوزراء خلال اجتماعه الدوري الأخير والذي تضمن إشادة بما تحقق في قطاع الرقمنة.

مصطفى قاسم

وأوضح تيغرسي، في تصريحات، أمس، ضمن برنامج "ضيف الصباح" للقناة الإذاعية الأولى، أن الجزائر صارت تمتلك اليوم بنية تحتية رقمية قوية، بفضل الاستراتيجية الوطنية للرقمنة التي تشرف على تنفيذها الجهات المختصة، وعلى رأسها المحافظة السامية للرقمنة، والتي تعمل على تعزيز التحول الرقمي والربط البيني بين مختلف القطاعات الحكومية، ضمن خطة التحول الرقمي 2030 المعدة من قبل اللجنة العليا للرقمنة.

وأشار المتحدث إلى أن انطلاق مشروع الرقمنة في الجزائر كان يعتمد في بدايته على منظومات رقمية تفتقر إلى الحماية، غير أن الاستثمار في البنية التحتية مكّن من تحسين الضوابط الأمنية اللازمة لحماية البيانات، وأصبحت المؤسسات والهياكل والمنصات الرقمية في وضع أفضل لمجابهة التحديات المتعلقة بتقييد صلاحيات الوصول إلى المعلومات، وتعزيز أنظمة المصادقة، والقدرة على التشفير وكشف محاولات الاختراق والقرصنة الإلكترونية.

واعتبر الدكتور تيغرسي أن مشروع المركز الوطني الثاني للخدمات الرقمية الجاري إنجازه بولاية البليدة يعد مشروعًا استراتيجيًا، من شأنه تعزيز البنية التحتية الرقمية الوطنية وتحقيق الاستقلالية الرقمية، مشيرًا إلى أن نسبة تقدم الأشغال به تجاوزت 70 بالمائة، وأن من بين مهامه الأساسية معالجة البيانات الوطنية وتطوير الخدمات الرقمية. وأضاف قائلًا: "هناك تجانس بنيوي وتكامل وظيفي يسمحان بتواصل وربط فعالين بين مختلف القطاعات الوزارية ومرافق الخدمة العمومية، على غرار الجماعات المحلية، الصحة، الحماية الاجتماعية، التشغيل، التربية، التعليم العالي والتكوين المهني، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للرقمنة". واستطرد قائلًا: "رقمنة المسارات الإدارية وبناء قواعد بيانات سيادية تشكل حجر الأساس في إنجاح السياسات العمومية، لا سيما في مجالات الخدمات البنكية، الدعم الاجتماعي، ومكافحة البيروقراطية والفساد"، مشددًا على أن تفعيل آليات الدعم الاجتماعي المنصوص عليها في قانون المالية لا يمكن أن يتم دون توفر بيانات دقيقة ومتكاملة وتشابك فعلي بين مختلف القطاعات، بما يسمح باتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. هناك أكثر من 51 بالمائة من القطاعات والمسارات الإدارية قد تم رقمنتها، غير أن التحدي الأكبر يبقى في كيفية تجميع البيانات واستغلالها بشكل أمثل لتحسين مداخيل المواطنين، تقليص كلفة المعاملات، تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار، إلى جانب الانتقال نحو اقتصاد معرفي قائم على الشفافية.

وفيما يتعلق بقطاع الفلاحة، صرح الدكتور تيغرسي أن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات الاستراتيجية في البلاد، حيث يساهم بنسبة تقارب 15 بالمائة من الناتج الوطني الخام، ويحقق رقم أعمال يفوق 38 مليار دولار، مع توقعات بمضاعفة هذه الأرقام خلال السنوات المقبلة.

وأوضح أن المساحة القابلة للزراعة تقدر بحوالي 8.5 مليون هكتار من أصل 50 مليون هكتار من الوعاء العقاري الفلاحي، مشيرًا إلى توجيهات رئيس الجمهورية الرامية إلى استصلاح واستغلال أكثر من 3 ملايين هكتار، مع اتخاذ عدة تدابير عملية لتحقيق هذا الهدف.

ومضى ضيف الإذاعة يقول إن قطاع الفلاحة يحتاج إلى رقمنة ذكية وفعالة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة دون إقصاء العامل البشري، مع ضرورة إشراك المؤسسات الناشئة والانتقال من منطق الكم إلى الكيف. واستشهد بتجربة ولاية أدرار، التي حققت مردودية بلغت 92 قنطارًا للهكتار الواحد، داعيًا إلى تعميم هذه التجربة عبر مختلف مناطق الوطن من خلال تضافر الجهود بين القطاعات.

وختم الدكتور تيغرسي بالتأكيد على أن الاستثمار في الفلاحة يعد جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الاستثمار في المرحلة المقبلة، مشددًا على أهمية التوجه نحو الصناعات التحويلية الغذائية ورفع مساهمتها، أسوة بالدول الأوروبية التي تصل فيها النسبة إلى 50 بالمائة، معتبرا أن بلوغ الجزائر نسبة تتراوح بين 20 و30 بالمائة يعد هدفًا قابلًا للتحقيق.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة:05

مدعوما بقرار الاستيراد الاستعجالي للعتاد الفلاحي

رهان الـ "3 ملايين هكتار".. نحو فلاحة قائمة على التخطيط

- رئيس المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي: الرهان قابل للتحقيق بآليات علمية وبالمكننة الاستعجالية
- الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية: التحدي يكمن في قدرة الفلاح على الاستغلال الفعال للموارد
- مهندس فلاحي: الرقمنة والمكننة وإشراك الشباب أسس نجاح الرهان

تتجه الجزائر نحو إعادة رسم خريطتها الفلاحية في ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة جعلت من الأمن الغذائي رهانا سياديا لا يقبل التأجيل، فمع تصاعد التحديات المناخية واضطراب الأسواق العالمية وارتفاع كلفة الاستيراد، بات خيار تعزيز الإنتاج الوطني ضرورة استراتيجية، وفي هذا السياق، يبرز توجيه رئيس الجمهورية برفع المساحة المزروعة إلى 3 ملايين هكتار كمنعطف حاسم في مسار الانتقال نحو فلاحة قائمة على التخطيط العلمي، توسيع المساحات المنتجة، ورفع المردودية.

إيمان دهماني

وأكد مختصون وخبراء لـ "الحوار"، أن بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي يقتضي مقاربة شاملة تتجاوز التوسيع الكمي للمساحات، لتشمل تحسين تسيير العقار الفلاحي، توجيه الاستثمار نحو الزراعات الكبرى ذات المردودية العالية، وتعزيز المكننة والرقمنة والتأطير التقني.

التوزيع الآلي للبذور

وفي السياق، أكد رئيس المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي، كريم حسن في تصريح لـ "الحوار"، أن تشديد رئيس الجمهورية على رفع المساحة الفلاحية المزروعة إلى 3 ملايين هكتار، مع التركيز على اعتماد الطرق العلمية والارتكاز على بيانات إحصائية دقيقة مستمدة من المواسم السابقة، يأتي هذا بعد "تسجيل مساحة 2.4 مليون هكتار للحبوب خلال موسم 2024-2025، ما يستدعي تحقيق زيادة تقدر بنحو 25 بالمائة، وهي نسبة قابلة للتحقيق من خلال التوزيع الآلي للبذور باستعمال بذارات دقيقة تقلص نسبة الفاقد بـ 15 بالمائة".

تحسن الإنتاجية الزراعية

وأوضح المتحدث أن هذا الطموح ينسجم مع "تحسن الإنتاجية الزراعية التي سجلت سنة 2024 نموا بنسبة 5.1 بالمائة"، في وقت تشير فيه التوقعات إلى "إنتاج مستقر من الحبوب يقدر بـ 3.5 ملايين طن، أي أعلى بـ 22 بالمائة من المتوسط الخماسي، بما يبرز الترابط القائم بين السياسات الوطنية والدور الاستشاري الذي يضطلع به المجلس الوطني الأعلى للفلاحة والأمن الغذائي في تفعيل المشاريع الاستراتيجية".

أهمية إشراك الطلبة المتخرجين من المعاهد والجامعات ذات التخصصات الفلاحية، وكذا الشباب حاملي المشاريع واعتبارهم "ركيزة أساسية" لتجديد النسيج الفلاحي، من خلال إدماجهم في مشاريع الاستصلاح

توسيع المساحات المسقية

وفيما يتعلق بآليات التحقيق العملي لهذا الهدف، أشار رئيس المنظمة ذاتها إلى أن التنفيذ يبدأ "بتوسيع المساحات المسقية من 2.1 مليون هكتار حاليا إلى 3 ملايين هكتار خلال السنوات القليلة المقبلة، عبر حفر 6500 بئر ارتوازي مدعومة بنسبة 60 بالمائة من الدولة، إلى جانب ربط المحيطات الفلاحية بنظم سقي مدروس تعتمد على محطات تصفية المياه المستعملة".

تحفيز الفلاح

كما تشمل هذه الآليات، يضيف المتحدث، "دعم الأسمدة بنسبة 50 بالمائة، ورفع سعر شراء الحبوب بأكثر من 30 بالمائة لتحفيز الفلاحين، فضلا عن توسيع المساحات الزراعية في الجنوب الصحراوي إلى 150 ألف هكتار بزيادة تقدر بـ 40 ألف هكتار، مع إنشاء بنك بذور وطني يضمن جودة البذور المكيفة".

الكهرباء.. الرقمنة وتطوير الزراعات الاستراتيجية

وأضاف حسن، أن دور مكاتب الدراسات سيتعزز من خلال "إصدار النصوص التطبيقية للمرسوم الرئاسي، بما يسمح بربط المستثمرين بالكهرباء ومياه السقي، مع الاعتماد على الرقمنة في جمع بيانات المساحات والاحتياجات"، كما يضاف إلى ذلك "تطوير الزراعات الاستراتيجية".

وفي سياق متصل، تطرق رئيس المنظمة ذاتها، إلى التحديات الرئيسية التي يواجهها الفلاحون، وفي مقدمتها "نقص المياه رغم الإمكانات المتاحة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تتراوح بين 15 و20 بالمائة نتيجة تقلبات الأسعار العالمية للأسمدة والبذور".

الزراعة المستدامة لمواجهة تحديات المناخ

كما تواجه الفلاحة في الجنوب الصحراوي، حسب حسن، تحديات متعلقة بطبيعة التربة، ما يستدعي اعتماد استراتيجيات مقاومة، من بينها الزراعة المستدامة، إضافة إلى نقص العتاد الذي يقلص الكفاءة بنسبة 25 بالمائة في المناطق النائية، وهنا يبرز دور المجلس الوطني الأعلى في تقديم توصيات إحصائية دقيقة، وتفعيل مكاتب الدراسات لإعداد تقارير ميدانية تقترح حلولا تنفيذية فورية.

استيراد العتاد الفلاحي خطوة هامة

أما بخصوص تأثير الدعم الميكانيكي على الجودة والكفاءة، فقد شدد المتحدث على الطابع الاستعجالي لاستيراد العتاد الفلاحي، سيكون له "أثر في رفع كفاءة الجني بنسبة تتراوح بين 30 و40 بالمائة، وتقليص الفاقد بعد الحصاد من 15 بالمائة إلى أقل من 5 بالمائة، فضلا عن تحسين جودة المنتوج بفضل آلات الفرز والتجفيف الدقيقة".

وبالنسبة لموسم 2025-2026، يقدر أن يفضي هذا التوجه إلى "إنتاج 1.35 مليون طن من الشعير من مساحة 1.03 مليون هكتار، مع بلوغ حجم الإنتاج الفلاحي الإجمالي نحو 38 مليار دولار، مدعوما بمكننة تتيح رفع المردود إلى 60 قنطارا في الهكتار بالمناطق المثالية".

تخطيط قائم على الحجم والمردودية

من جهته، اعتبر الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث في قضايا التنمية المحلية، البروفيسور ساري نصر الدين، في تصريح لـ "الحوار"، أن هذا التوجيه يعكس "إرادة واضحة للانتقال من منطق التسيير الظرفي إلى منطق التخطيط الفلاحي القائم على الجمع بين الحجم والمردودية معا".

مرافقة تقنية حقيقية للفلاح

وأوضح أن تحقيق هذا الهدف عمليا يمر عبر جملة من "الآليات الميدانية، في مقدمتها توفير العقار الفلاحي القابل للاستغلال، وتسهيل الوصول إلى البذور والأسمدة في الوقت المناسب، إلى جانب ضمان مرافقة تقنية حقيقية للفلاحين، لاسيما في المناطق التي لا تزال إمكاناتها غير مستغلة بالشكل المطلوب".

وأشار في هذا السياق إلى أن التحدي الأساسي لا يرتبط فقط بتوسيع المساحات المزروعة، بل كذلك "بقدرة الفلاح على استغلال هذه المساحات بفعالية، في ظل محدودية الموارد المائية، وتقلبات المناخ، وارتفاع تكاليف الإنتاج في بعض المناطق"، وهو ما يستدعي مقاربة متكاملة تراعي هذه المعطيات. وحسب تصوره، فإن أكبر الصعوبات التي قد تواجه الفلاحين خلال هذا المسار تتمثل في "ضعف التأطير التقني في بعض الولايات، وتفاوت مستويات الجاهزية بين المناطق، إضافة إلى العراقيل المرتبطة بالتمويل وتوفر العتاد الفلاحي".

تواجه الفلاحة في الجنوب الصحراوي تحديات متعلقة بطبيعة التربة، ما يستدعي اعتماد استراتيجيات مقاومة، من بينها الزراعة المستدامة

ومن هذا المنطلق، شدد على أن "التنسيق بين مختلف المتدخلين، من إدارات محلية وتعاونيات فلاحية ومؤسسات الدعم، يبقى عاملا حاسما لتحويل هذا الهدف الاستراتيجي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع".

تأثير مباشر على جودة وكفاءة الإنتاج

أما بخصوص الطابع الاستعجالي لاستيراد العتاد الفلاحي الموجه لموسم الحصاد، فقد رأى رئيس مركز الدراسات الاقتصادية أن هذا الإجراء يمكن أن يكون له "أثر إيجابي مباشر على جودة وكفاءة الإنتاج، خاصة من حيث تقليص ضياع المحاصيل واحترام آجال الحصاد". وأوضح أن توفر "العتاد المناسب في الوقت المناسب يسمح بتحسين الإنتاجية، وتخفيض التكاليف، ورفع مردودية العمل الفلاحي، غير أن فعالية هذا الخيار تبقى، حسبه، مرتبطة بمدى حسن توزيع العتاد وصيانته، إلى جانب تكوين الفلاحين على استعماله، حتى يتحول هذا الاستثمار إلى رافعة حقيقية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني".

توجيه الاستثمار نحو الزراعات الكبرى

بدوره، يرى المهندس الفلاحي سفيان فلاح في تصريح لـ "الحوار"، أن رفع المساحة المزروعة إلى 3 ملايين هكتار يعد هدفا استراتيجيا يعكس "إرادة الدولة في ترسيخ الأمن الغذائي وتعزيز السيادة الوطنية"، مشيرا إلى أن تجسيده ميدانيا يقتضي "اعتماد مقاربة شاملة ترتكز على جملة من الآليات العملية، في مقدمتها استصلاح الأراضي، وتحسين تسيير العقار الفلاحي، وتوجيه الاستثمار نحو الزراعات الكبرى ذات المردودية العالية، لاسيما الحبوب والبقوليات الجافة والأعلاف".

تسهيل التواصل مع الفلاح

وأوضح المتحدث أن "الرقمنة تلعب دورا محوريا في إنجاح هذا المسعى، من خلال رقمنة العقار الفلاحي، وتتبع المساحات المزروعة عبر الأنظمة الجغرافية، وتحسين تسيير آليات الدعم، إلى جانب توفير قواعد بيانات دقيقة تساعد على اتخاذ القرار في الوقت الحقيقي، فضلا عن تسهيل التواصل بين الفلاح، والمصالح التقنية، ومؤسسات الدعم".

الشباب ركيزة أساسية لتجديد النسيج الفلاحي

وأبرز المهندس أيضا أهمية إشراك الطلبة المتخرجين من المعاهد والجامعات ذات التخصصات الفلاحية، وكذا الشباب حاملي المشاريع، معتبرا ذلك "ركيزة أساسية لتجديد النسيج الفلاحي، من خلال إدماجهم في مشاريع الاستصلاح، والمرافقة التقنية، والمقاولاتية الفلاحية، والابتكار في تقنيات الإنتاج، مع توفير آليات تمويل وتكوين تتلاءم ومتطلبات الميدان".

أما بخصوص الطابع الاستعجالي لاستيراد العتاد الفلاحي تحسبا لموسم الحصاد، فقد أكد أن هذا الدعم الميكانيكي سيكون له "أثر مباشر على تحسين جودة وكفاءة الإنتاج، من خلال تقليص الفاقد، ورفع سرعة ودقة عمليات الحصاد، وتحسين المردودية في الزراعات الكبرى، شريطة ضمان حسن التوزيع، والصيانة الدورية، والتكوين الجيد للمستعملين".

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 11-9

ملف

تطهير العقار، البحث العلمي والرقمنة

توابل "ثورة" زراعية ثانية

• محمد يزيد حمبلي لـ"الخبر": "الرقمنة، العقار الفلاحي والاستماع لانشغالات المهنيين.. أهم مفاتيح عصرنة الفلاحة"

توابل "ثورة" زراعية ثانية

دخل قطاع الفلاحة مرحلة جديدة، كل مؤشراتها تقول بأنها "ثورة زراعية"، لكن هذه المرة وإن كان قاسمها المشترك مع الثورة الزراعية في سبعينيات القرن الماضي هو نفس الأهداف من حيث تطوير الزراعة ورفع الإنتاج على الساحة الدولية؛ من خلال تسابق الدول نحو تعزيز إنتاجها الوطني بعد أن تحول الغذاء إلى وسيلة ضغط في زمن الحروب والأوبئة، والجزائر دولة ذات سيادة تتطلع هي الأخرى للأهداف نفسها.

رشيدة دبوب

● تتزامن هذه الحركية مع ثورة علمية غير مسبوقة تحكمها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، واستثمار كل هذا في قطاع تتشعب وتتنوع أسلاكه ويتنوع مهنيوه، مهمة ليست بالسهلة، فهل تنجح الثورة الزراعية الجديدة وتتحول إلى محطة مهمة في تاريخ الجزائر، تتذكرها الأجيال المقبلة وتتخذها مرجعا في بسط السيادة الوطنية في مجال الغذاء؟

فـ"الثورة الزراعية" في الجزائر هي إصلاح زراعي كبير بدأ في السبعينيات من القرن العشرين، بهدف إعادة هيكلة القطاع الزراعي بعد الاستقلال، تميزت باللجوء إلى نظام التعاونيات والتسيير الذاتي للمزارع، هدفت الثورة الزراعية من خلاله إلى تحقيق تنمية ريفية شاملة وزيادة الإنتاج، لكنها واجهت تحديات تتعلق بتقييد الملكية الخاصة للأراضي، حسب ما يشير إليه تاريخ تتطور الفلاحة منذ الاستقلال.

ويتغير الوزراء، حاول كل وزير وضع خطة لإنعاش هذا القطاع الحيوي بطريقة أو بأخرى، إلا أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خصه بأهمية كبيرة، واعتبره مستقبل الجزائر للتخلص من الاقتصاد الريعي المبني على المحروقات، التي بينت الظروف أنه غير مضمون بالنظر إلى الهزات التي سيتعرض لها سوق النفط على المستوى العالمي، فكانت الوجهة إلى قطاع الفلاحة الذي هو سلة غذاء الجزائريين، ومورد مهم إذا تم استغلاله بحكمة وذكاء.

ولتنفيذ ذلك، تم تعيين ياسين وليد على رأس القطاع، وهو الذي حظي بإعجاب الرئيس للحركية الواسعة التي أحدثها بعد توليه منصب وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، بعد تحقيق التفاف واسع من الشباب حول هذا الخيار لاقتحام عالم الشغل، تعزز أكثر بعد التعاون مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي في إدخال الفكر المقاولاتي إلى الجامعة، واستدراج الطلبة لعالم المال والأعمال عبر الأفكار الإبتكارية، وتحسب له أيضا الديناميكية نفسها التي غير بها قطاع التكوين المهني الذي عانى من الجمود لسنوات، لتكون المهمة الجديدة أثقل بإدراج التقنيات التي بثت الحركية في القطاعين السابقين في قطاع الفلاحة لمسايرة الفلاحة العصرية المعمول بها في الدول الرائدة في ذلك، التي حققت اكتفاء وطنيا وهي ضمن الدول السباقة لتصدير المواد الفلاحية، وعلى رأسها الحبوب.

وكانت أولى خطوات الوزير ياسين وليد في مهمته الجديدة كوزير للفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، نظم مؤتمرا لعصرنة الفلاحة جمع كل الفاعلين والخبراء والمختصين والمسؤولين المتعاقبين على القطاع، بما في ذلك وزراء سابقين، وخرج من المهمة التي دامت يومين بـ300 توصية، أين أكد الوزير ياسين وليد أن كل التوصيات التي انبثقت عن الورشات ستترجم لآليات فعالة وسياسات جديدة، تسمح بعصرنة القطاع الفلاحي وتحقيق هدف الأمن الغذائي، ودعا بموجبها إلى سن إجراءات للتمويل خارج القروض البنكية، في الوقت الذي شدد على أهمية ضخ المزيد من رؤوس الأموال في الزراعات الإستراتيجية، خاصة في الجنوب، لافتا إلى أن قطاع الفلاحة أمام تحديات كبيرة، وأنه بحاجة لخلق فضاءات لتمكين المهتمين بالقطاع من التعبير عن أفكارهم، مبرزا أهمية الذكاء الاجتماعي في اتخاذ قرارات وجيهة، وضرورة إعادة النظر في مختلف السياسات العمومية التي تم تسطيرها منذ الاستقلال والتوجه نحو التحول الرقمي، وسيتم لأجل ذلك الانطلاق – حسبه – في عملية إصلاحية تخص هيكلة الوزارة والمؤسسات التابعة لها لتحسين فعالياتها وكذا لتشبيبها، مع إدراج التكنولوجيا والمرور نحو العصرنة، مع ضرورة وضع آليات تمويل جديدة، وتوسعة عروض التأمين لتشمل جميع المخاطر التي يواجهها الفلاحون في الميدان، وذلك لتمكينهم من العمل بأريحية أكبر، وضرورة القيام بدراسات جدوى لمختلف آليات معالجة ملف العقار الفلاحي العالق منذ الاستقلال، على أن تساهم الرقمنة في حل الإشكاليات المطروحة في هذا الصدد.

ويجري العمل على استغلال الأقمار الاصطناعية والطائرات من دون طيار لمتابعة الأراضي الزراعية، وإدماج تكنولوجيات حديثة، وهذا بالاستفادة من نتائج البحوث التي تنجز بالجامعات الجزائرية، وجهود المؤسسات الناشئة التي تعمل بجد في مجالات الزراعة الذكية، والإدارة الحديثة وتحسين الإنتاجية.

ر.د

ثماني ورشات خرجت بأكثر من 300 توصية

مؤتمر عصرنة الفلاحة ورقة طريق للانتقال إلى عصرنة الفلاحة

● مؤتمر عصرنة الفلاحة نظمته وزارة الفلاحة يومي 27 و28 أكتوبر 2025، وشارك فيه مسؤولو هيئات ومؤسسات اقتصادية ومالية، وممثلو منظمات دولية، وخبراء وطنيون وأجانب مختصون في المجال الفلاحي، نشطوا ثماني ورشات وهي:

1- تكثيف وتحسين الإنتاج في الشعب الإستراتيجية للرفع من المردودية وتحقيق أمن غذائي مستدام.

2- الإدارة المستدامة للموارد المائية الفلاحية، لمواجهة تحديات الإجهاد المائي وندرة المياه.

3- التحديث عبر المكننة والزراعة الذكية بإدماج التقنيات المتقدمة وتعزيز الزراعة الدقيقة.

4- التمويل، والتأمين الفلاحي، والتغطية الاجتماعية، كوسائل أساسية لتعزيز الثقة واستدامة الاستثمار والمستثمرات.

5- تنمية الشعب الفلاحية وتنظيم الأسواق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب قصد تطوير سلاسل القيمة وتعزيز التنافسية الوطنية.

6- التحول الرقمي وإرساء نظام معلوماتي فلاحي شامل كمرتكزات مهمة لحوكمة حديثة وفعالة للقطاع.

7- توضيح وتنظيم الوضعية العقارية للمستثمرات الفلاحية لتحفيز الاستثمار وتنمية المناطق الريفية.

8- الإصلاح المؤسساتي وتحديث حوكمة القطاع، لضمان إدارة فلاحية أكثر نجاعة، قريبة من الميدان وموجهة بثبات نحو المستقبل.

المهندسون الزراعيون يشددون على دورهم المحوري في تنفيذها

العصرنة تقتضي الرقمنة والرسكلة وتحيين القوانين

مثلما يصمم المهندس المعماري البناية قبل تشييدها، يفعل المهندس الزراعي في تصميمه للمخططات الزراعية لتنفيذها بإحكام لضمان نجاحها مع مواصلة المتابعة لضمان استمرار النجاح، وهكذا يرى الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين أن مخطط وزارة الفلاحة لعصرنة القطاع مهمة جدا، لكن دورهم في تنفيذها يكتسي أهمية واسعة للخروج من الفلاحة التقليدية والاعتماد على الكفاءات في تسيير المرحلة المقبلة.

رشيدة دبوب

● عن نظرة الاتحاد للجوانب التي ينبغي مراعاتها لتحقيق هذه النهضة الفلاحية، ذكر عضو المكتب التنفيذي باتحاد المهندسين الزراعيين عبد المجيد صغيري، أن هناك ثلاثة عوامل مهمة لتحقيق عصرنة حقيقية للفلاحة؛ يخص العامل الأول رقمنة العقار الفلاحي ورقمنة الإنتاج الفلاحي من خلال تحديد السلالات الحيوانية ورقمنة النباتات بتحديد الأصناف، بالإضافة إلى رقمنة المكننة، واستعمال التقنيات الحديثة والمعطيات الدقيقة، والحديث هنا هو استعمال الذكاء الاصطناعي والزراعة الذكية، والاستعانة بالدرون للمعالجة أو المراقبة، وأيضا العمل المستمر مع وكالة الفضاء.

والأمر الثاني يشمل رسكلة الموارد البشرية، حيث لا يمكن الحديث عن عصرنة في غياب يد عاملة مؤهلة، وإذا توفرت هذه العوامل يمكن تحقيق الأهداف في السنوات المحددة لهذه العملية المؤدية إلى هدف أكبر، وهو الأمن الغذائي للجزائر، الذي يترابط أيضا ارتباطا وثيقا بالأمن المائي من خلال معالجة مياه البحر وتصفية المياه المستعملة، واستغلال المياه الجوفية بالجنوب بعقلانية، مع إمكانية تحويلها إلى الهضاب التي تواجه تذبذبا في الإنتاج بسبب تراجع التساقط، مشيرا في السياق ذاته إلى أن الأراضي بهذه المناطق تتطلب مصاريف أقل إذا ما قارناها بالجنوب، والقصد ليس وقف الاستثمار في الجنوب؛ لأن هذا الأخير أثبت أنه أرض غناء حققت إنتاجا وفيرا في السنوات الأخيرة.

يضاف إليها تعديلات في بعض القوانين مثل قانون التوجيه الفلاحي، وإضفاء بعض المرونة في الجهاز البنكي بتقديم قروض مختلفة، وكذلك الفلاحين الذين يملكون عقود امتياز يتوجب تعديل عقود الشراكات لأريحية أكبر، وتحسينات في الكهرباء الفلاحية وشق الطرقات، يضيف ممثل المهندسين الزراعيين.

ر.د

عضو المجلس العلمي للأمن الغذائي، طارق حرطاني، لـ"الخبر"

"المجلس من بين الأدوات الثمينة لترشيد السياسات العمومية"

● أكد عضو المجلس العلمي للأمن الغذائي، ومدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة طارق حرطاني، أن المجلس هو من بين الأدوات الثمينة لترشيد السياسات العمومية، في إطار الذهاب نحو السيادة الغذائية، والتوجه نحو اتخاذ قرارات صائبة وعلى المدى البعيد، من أجل حماية الوطن جيواستراتيجيا من ناحية الأمن الغذائي، وتوجيه بعض المبادرات في محلها.

وأضاف المسؤول ذاته أن الأعضاء الـ34 الذين يمثلون مبادئ الفلاحة المختلفة، ينتظرون بعد التنصيب الرسمي للمجلس العلمي للأمن الغذائي في المؤتمر الوطني لعصرنة الفلاحة، الذي انعقد في أكتوبر 2025، استدعاءهم من قبل رئيس المجلس عمار عزيون لاعتماد النظام الداخلي للمجلس، وجدول الأعمال في دورة عادية أو استثنائية، وبعدها تكون مبادرات من قبل وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، من أجل تنظيم لقاءات مشتركة وتكوين أفواج عمل من أجل إبداء آراء حول ملفات تخص كل مجالات القطاع، التي تحدد المطلوب في كل مجال، تغييره أو تعديله أو دعمه وما إلى ذلك، من أجل أن تسن الوزارة القوانين المناسبة وتصدر القرارات الضرورية لذلك. وعاد عضو المجلس إلى الأعضاء، وقال إنهم يمثلون ميادين مختلفة، لهذا الأمل كبير من قبل أسرة قطاع الفلاحة أن يكونوا وسيلة لمساعدة سياسة الدولة في تصويب بعض المبادرات، سواء تعلقت بالمحاصيل كالحبوب الذي تسعى الدولة إلى الاستقلالية بالنظر إلى الفاتورة المرتفعة للاستيراد، أو غيرها المنتجات الفلاحية، وحاليا الملفات البارزة التي ستكون للمجلس الأولوية لإيجاد حلول لها ودعم المبادرات الوطنية المسجلة حولها، هي الحبوب واللحوم والحليب والبقوليات، وهم واعون أكثر بالأهمية الإستراتيجية لهذه المواد وسيعملون على إيجاد الحلول المناسبة التي تساهم في خفض الفاتورة تدريجيا وتحقيق الاكتفاء الوطني.

رشيدة دبوب

الأمين الوطني للاتحاد، سليمان ضريبين، لـ"الخبر"

"اتحاد الفلاحين شريك مهم لتنفيذ إستراتيجية عصرنة الفلاحة"

● أكد الأمين الوطني لاتحاد الفلاحين الجزائريين، سليمان ضريبين، أن أهم ما ينتظرونه في المرحلة المقبلة، هو تطبيق التوصيات التي جاء بها مؤتمر عصرنة الفلاحة، لأنه تحدث عن كل شيء، وتطرق إلى كل الجوانب التي تخص قطاع الفلاحة، والاتحاد، حسبه، شارك في الورشات الثمانية وقدم مقترحاته، ووضع الإصبع على الجرح في مختلف الشعب التي تسجل تعثرا، وهم متفائلون للمرحلة المقبلة، خاصة مع الرعاية الكاملة لرئيس الجمهورية الذي أولى قطاع الفلاحة أهمية كبيرة ساهمت قراراته السياسية في الدفع به إلى الأمام في السنوات الأخيرة.

وعاد ضريبين إلى الأهمية التي يكتسيها القطاع، وذكر أن الوزير الأول سبق واجتمع بوزير الفلاحة ياسين وليد وبحضور اتحاد الفلاحين والغرفة الوطنية للفلاحة، في سبتمبر الماضي، باعتبارهم شركاء للوزارة، وأوكلت لهم مهمة إعداد مرجعية وطنية لحسن الأداء لشعبة الحبوب، للرفع من الإنتاج والإنتاجية وتحسينها، والاهتمام بالتوعية، وإعداد خارطة وطنية لمناطق إنتاج الحبوب بدقة، تمكنهم من وضع المخططات الوطنية، وإنجاز دراسة عملية لتوسيع المساحات المسقية وتحسين المردودية، وإعداد مخطط وطني لوضع قاعدة بيانات من خلال الرقمنة والإحصاءات الدقيقة. وشدد الوزير الأول على ضرورة العمل المشترك بين وزارة الفلاحة وشركائها الاجتماعيين، وألح على إشراك اتحاد الفلاحين في كل صغيرة وكبيرة. وجاء بعد هذا مؤتمر عصرنة الفلاحة كامتداد للقاء المذكور، تمكنت خلاله وزارة الفلاحة - حسبه - من جمع فاعلين وخبراء ومختصين في كل الميادين الفلاحية، وطيلة يومين أثرت الورشات الثمانية النقاش وخرجت بتوصيات مهمة لكل مجال. وتعمل وزارة الفلاحة تدريجيا على تنفيذها، وهم دائما مرافق لكل خطوة. كما أن اتحاد الفلاحين في احتكاك مستمر مع الفلاحين حول القوانين التي ستعين، وأيضا الإجراءات الجديدة التي تصدر من أجل تجسيد عصرنة الفلاحة في الميدان. ونوه ضريبين بالحركية الواسعة المسجلة بالقطاع، من خلال الشراكات الضرورية مع الأجانب للاستفادة من خبراتهم، كما أن رئيس الجمهورية يعزز هذا التوجه أيضا، وقراراته ذات الطابع الاستعجالي تعطي دفعا مهما، على غرار أوامره بتحيين القوانين؛ كمراجعة قانون التوجيه الفلاحي، بالإضافة إلى أوامره برفع كل القيود من أجل استيراد العتاد لتجديد حظيرة الآلات الفلاحية، وإدراج آلات جديدة ضمن قائمة العتاد المستورد التي تتعلق بالزراعات الإستراتيجية كالزراعات الزيتية. وينتظرون، حسبه، قرارات مماثلة ترافق النهضة المسجلة بالقطاع لتسريع الوتيرة التي يسعى لها الرئيس لتغيير الصورة النمطية للقطاع ويصبح فعلا بديلا أساسيا للقطاع المحروقات.

رشيدة دبوب

نقابة البياطرة تشدد على أهمية السلك في إستراتيجية عصرنة القطاع

"البيطري هو حامي الثروة الحيوانية"

● أكدت النقابة الوطنية للبياطرة أن دور البيطري مهم جدا لعصرنة الفلاحة، من خلال متابعته للصحة الحيوانية التي تترصد بها الأخطار، بالنظر إلى تزايد انتشار الأمراض في السنوات الأخيرة، حيث سيؤثر أي تهاون في تعزيزها على استراتيجيات رفع الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الوطني، وتقليص فاتورة استيراد اللحوم الحمراء التي لجأت إليها الدولة في السنوات الأخيرة بسبب تراجع الثروة.

وحسب بيان للنقابة، فإن الطبيب البيطري يشكل ركيزة أساسية في عصرنة قطاع الفلاحة في الجزائر، وذلك عبر دوره المحوري في تحسين الإنتاج الحيواني، وحماية الأمن الغذائي بحماية الصحة العامة، من خلال التزام الأطباء البياطرة على مستوى مؤسسات الذبح، بالنصوص القانونية التي تضبط الأصناف الحيوانية المسموح بذبحها، وتحرص على منع ذبح الأنثى من البقر، الغنم والإبل والذكور من هذه الأصناف التي تستعمل للتكاثر، إلا في الحالات التي تحددها ذات النصوص القانونية، وتنظيم حملات تلقيح سنوية للوقاية من الأمراض الوبائية التي تهدد الثروة الحيوانية، حيث يقوم كل من الأطباء البياطرة الخواص والعموميون بجهود جبارة لإنجاح هذه الحملات، مثل اللقاح ضد داء الحمى القلاعية ومرض الجلد العقدي، داء الجدري عند الأغنام، وتقديم الإرشادات الصحية للمربين، سواء في إطار الوقاية من الأمراض، أو إسداء النصائح العملية لتحسين الإنتاج الحيواني.

كما أشار التنظيم إلى توفير الحماية البيطرية عند المنافذ الحدودية للبلاد، للحد من انتشار الأمراض العابرة للحدود، والعمل على مكافحة الأمراض المشتركة التي تنتقل بين الإنسان والحيوان، مما يجعله خط الدفاع الأول عن الصحة العمومية، حيث يعمل بالتنسيق مع الهيئات المحلية لتحقيق هذا الهدف، من خلال المساهمة في وضع استراتيجيات وقائية من خلال المشاركة في الاجتماعات الدورية على مستوى مقرات الدوائر والبلديات، وتطوير الإنتاج الحيواني.

ونوه بيان النقابة إلى مساهمة الطبيب البيطري في تحسين ومراقبة تربية المائيات والحفاظ على الثروة السمكية، وإلى الإمكانيات التي يتوفر عليها البياطرة تماشيا مع توجه الوزارة نحو العصرنة واستعمال التكنولوجيا، لوجود العديد من محاولات الابتكار في أوساط البياطرة، في ميدان عصرنة الطب البيطري ومساهمتهم الفعالة في تقديم مشاريع بحثية ستساهم في تطوير السلك أكثر.

رشيدة دبوب

المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي تراسل وزارة الفلاحة لإيجاد تسوية نهائية

استغلال أراض غابية بشكل عشوائي يهدد سلامة الغابات

» المطالبة بحملة تحسيس لتطهير العقار الفلاحي

● طالبت المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بفتح أبواب الحوار للتعاون في حل مشاكل وقفت عليها المنظمة عبر الولايات وعرقلة نشاط الفلاحين لتطبيق إستراتيجية رئيس الجمهورية، الرامية للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وركزت المنظمة في مراسلتين وجهتهما للوزارة؛ على ضرورة وضع حد لعشوائية استغلال الأراضي الغابية الذي يهدد سلامتها، والعمل على تسوية الوضعيات وفق القانون المتعلق بالغابات والثروات الغابية، في الوقت الذي دعت إلى تنظيم أيام تحسيسية لتطهير العقار الفلاحي لتسهيل مهمة الاستثمار في القطاع.

وحسب مراسلة المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي لوزارة الفلاحة حول ملف الأراضي التابعة للخواص التي بها مساحات معتبرة في الولايات الغابية الشمالية للوطن، فإن هؤلاء ينتظرون بفارغ الصبر الترخيص لهم باستغلال أراضيهم، خاصة مع صدور القانون 23/21 المتعلق بالغابات والثروات الغابية، الذي تحدث عن إمكانية الترخيص لمالكي الغابات من الخواص بناء مساكن واستصلاح أراضيهم بغرس أشجار مثمرة مقاومة.

إلا أن تأخر صدور النصوص التطبيقية المنظمة لهذه الاستخدامات في غابات الخواص، تضيف المراسلة، جعل هذه الأخيرة مهملة ودون تهيئة، مما يساعد في نشوب حرائق بها واستغلال عشوائي للثروات الغابية المتواجدة بها. ووقفت المنظمة، حسب المصدر ذاته، على وجود وضعيات تخص استغلال المواطنين لأراضي غابية دون سند قانوني، ووجود نزاعات بين العديد من المواطنين حول قطعة غابية، وهذا في غياب تام لمصالح الغابات على المستوى المحلي.

واقترحت المنظمة بهذا الخصوص، تنظيم لقاء يجمعهم بإطارات المديرية العامة للغابات بخصص لدراسة هذا الملف الخاص بتطهير العقار الغابي، والدعوة لإشراك ممثل إدارة الغابات في اللجنة الولائية لتطهير العقار الفلاحي، لأنه غالبا ما تصطدم هذه اللجنة بوضعيات يكون فيها الفلاح [illegible]

وأشارت المراسلة إلى وقوفهم على الكثير من المشاكل التي يمكن للتواصل المشترك بين الوزارة والمعنيين، إيجاد حلول لها تدريجيا وتسوية مناسبة، فالكثير من الفلاحين وسكان الأرياف لا يعلمون بكل جديد من امتيازات وتحفيزات التي تمنحها لهم الدولة، تضيف المراسلة.

أيام تحسيسية وتوعوية بالتنسيق مع الإدارات المعنية عبر ولايات الوطن

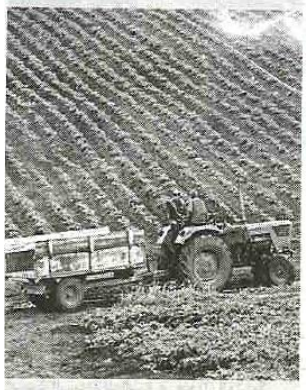

وفي مراسلة أخرى، دعت المنظمة وزير الفلاحة إلى تنظيم أيام توعوية وتحسيسية لفائدة الفلاحين حول "تطهير العقار الفلاحي" لرفع وعي الفلاحين في تطهير هذا الأخير، وأشارت مراسلة المنظمة إلى اليوم التوعوي الذي نظمته بهذا الخصوص في ولاية تيبازة، في شهر ديسمبر 2025، حيث تبين أن بعض الفلاحين يستغلون أراض فلاحية دون سند، ولا يعلمون هل هي تابعة لإدارة الغابات أو المصالح الفلاحية.

وتنظيم أيام تحسيسية وتوعوية لفائدة الفلاحين عبر التراب الوطني بالتنسيق مع الإدارات المعنية، وهي مديرية أملاك الدولة، ومديرية مسح الأراضي، ومديرية المصالح الفلاحية ومحافظات الغابات، سيمكن من تسهيل تبادل البيانات والمعلومات، ودراسة انشغالات الفلاحين قصد تقريب الإدارة من الفلاح، وتخفيف الضغط عن الإدارات في أيام الاستقبال، وتنقية وتصفية الأراضي الفلاحية من المشاكل العالقة لتسوية وضعيتها، وكذا ضمان استغلالها الأمثل في إطار القانون، وتوفير العقار الفلاحي سيمنح استقرارا للمستثمرين لإطلاق المشاريع، وتسريع وتيرة تطهير العقار الفلاحي في أقرب وقت ممكن.

رشيدة دبوب

محمد يزيد حمبلي، لـ "الخبر"

"الرقمنة، العقار الفلاحي والاستماع لانشغالات المهنيين.. أهم مفاتيح عصرنة الفلاحة"

يرى رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، أن تحقيق قفزة نوعية في قطاع الفلاحة بناء على ما خرج به مؤتمر عصرنتها المنظم في أكتوبر الماضي، يحتاج إلى عوامل عديدة، على رأسها رقمنة القطاع بالكامل للحصول على أرقام دقيقة تسمح بالتدخل كلما اقتضت الضرورة، وإنجاح مهمة استرجاع العقار الفلاحي الذي يعد العمود الفقري للقطاع، بالتفكير في إجراءات جديدة وفعالة سبق ونجحت في دول رائدة، على غرار وضع بنك للعقار الفلاحي وإرفاقه بتمكين الفلاحين من قرض للعقار، يسمح بتوسيع مساحات المستثمرات الفلاحية، منوها في حوار خص به "الخبر" بمرافقة رئيس الجمهورية لهذه النهضة الفلاحية، على غرار أوامره بإعادة النظر في بنود قانون التوجيه الفلاحي وفتح باب استيراد العتاد، مبديا تفاؤله من المرحلة المقبلة بعد أن باشر وزير الفلاحة الاستماع إلى المهنيين الذين يمثلون حلقة مهمة لتنفيذ توصيات مؤتمر عصرنة الفلاحة.

حاورته، رشيدة ديوب

نبدأ من الحدث الأبرز في قطاع الفلاحة، وهو المؤتمر الجامع لعصرنة الفلاحة الذي جمع الفاعلين والخبراء وخرج بـ 300 توصية، ما هي نظرتكم كشريك مهم لوزارة الفلاحة لهذه الخطوة؟

● المؤتمر الأخير الذي نظمته وزارة الفلاحة حول عصرنة القطاع، جاء في وقت يشهد فيه القطاع حركية واسعة، والوزير ياسين وليد مشكور عليه، لأنه يأتي في ظل عدة اعتبارات؛ منها التغيرات المناخية والتغير الجيوسياسي، على غرار حرب أوكرانيا، وحتى حرب غزة بعد سياسة التجويع التي مارسها الكيان، فكان ولابد من نظرة استشرافية تراعي عدة جوانب منها النمو الديمغرافي. ففي آفاق 2050 سنتجاوز 60 مليون مواطن، لهذا كان من الضروري تسطير إستراتيجية وطنية واضحة ومدروسة، مبنية على أسس علمية صحيحة تراعي جميع جوانب الإنتاج الفلاحي، والأمن الغذائي الذي أصبح سلاحاً تستعمله الدول في مواجهة دول أخرى. لهذا قطاع الفلاحة في الجزائر هو مربط الفرس والأمن ككل للبلاد، وليس الغذائي فحسب.

رئيس الجمهورية يرافق هذا التحول بقرارات مهمة، على غرار ما جاء في مجلس الوزراء الأخير أين أمر بإعادة النظر في قانون التوجيه الفلاحي؟

● بعد المؤتمر الأخير كان هناك عدة توصيات، ووزير الفلاحة رفع هذه التوصيات إلى مجلس الوزراء، أين كانت كلها تصب في إعادة هيكلة القطاع، لأن الهيكلة الحالية لا تتماشى والتغيرات المذكورة، والقوانين القديمة لا تواكب المستجدات، فهناك قوانين جيدة تحتاج إلى تعديل، وهناك قوانين أخرى تحتاج إلى إعادة النظر بشكل كامل؛ لأنها أصبحت لا تواكب توجه الإستراتيجية الجديدة للدولة، وهذا هو المطلوب من إعادة النظر في قانون التوجيه الفلاحي، فالقطاع أصبح مهما جدا ووجب التفكير في طرق جديدة عصرية، والأهم هو استدامة القطاع.

نرى مثلا تغيرات في المناخ، في الموارد الطبيعية وخاصة الأرض، والموارد الجينية هشة جدا، لهذا نفكر في منظومة تفكر في كل هذه الجوانب، تراعي كما وكيفا، كل هذا يحتاج إلى قوانين وتعديلات، لاحظنا أن الجفاف أثر على تربية الحيوانات وإنتاج اللحوم، وأصبحنا نستورد اللحوم، كل هذا يحتاج إلى مرافقة بقوانين تضبط كل نشاط وشعبة.

وماذا بخصوص التعجيل بفتح استيراد العتاد الفلاحي، مع إضافة آلات جديدة تخص زراعات حديثة، على غرار النباتات الزيتية؟

● بالنسبة لاستيراد العتاد، منذ جائحة كورونا وكل المنتجات تسجل ارتفاعا غير مسبوق، ما جعل المهنيين يطالبون باستيراد العتاد القديم لغلاء العتاد الجديد، والإنتاج الوطني لا يكفي كما ونوعا. ومع القفزة التي تشهدها الفلاحة والزراعات الإستراتيجية التي تتطلب آليات متخصصة، أمرت السلطات بإطلاق هذه المبادرة، نحن فقط نطالب بعدم الاكتفاء بالعتاد في عمر 5 سنوات، لأنه لن يحقق الهدف، والمطلوب أن يكون أقل من 10 سنوات؛ لأنه يسمح بمنفعة أكبر، وهناك عتاد للزراعات الإستراتيجية غير موجودة وعند استيراده فنحن نستورد معه التكنولوجيا، ونحاول مع مرور السنوات دعم الصناعة الوطنية حتى تكفي الطلب الوطني.

ما دور الرقمنة في المرحلة المقبلة، خاصة وأنه كثر حولها الحديث في الآونة الأخيرة؟

● الرقمنة أصبحت مهمة في كل المجالات، لهذا هي حتمية إذا أردنا تطوير البنية الاقتصادية والحكومة، وقطاع الفلاحة ديناميكي متحرك والرقمنة به ضرورية لمتابعة الإنتاج، ومنذ مجيء الوزير الحالي وضع الرقمنة كمهمة إستراتيجية ولا يمكن الانطلاق في أي مخطط، إذا لم تكن هناك أرقام حقيقية، ونحن في الغرفة انطلقنا فيه، حيث كنا سباقين في رقمنة سجل الفلاحين في 2023، ونواصل العملية في مجالات أخرى، ونتجه نحو رقمنة الماشية، وهو توجه مهم لتحديد قطعان الماشية الرامي إلى تطوير الإنتاج الحيواني، ووزير الفلاحة معنا على قدم وساق للانطلاق في هذه العملية.

الحديث عن الرقمنة يقودنا إلى المجلس العلمي للأمن الغذائي، ما دور هذه الهيئة العلمية في المرحلة المقبل؟

● المجلس العلمي للأمن الغذائي مطلب قديم وتجسد، فلا يمكن بناء قطاع اقتصادي دون استشارة المختصين في المجال العلمي، والفلاحة قطاع علمي، وفي ظل التغيرات المناخية هناك دول عديدة تعمل بالعلم في هذا الإطار، فالصين تستثمر في العلم لتشجير الصحراء لمواجهة التصحر، وترشيد الموارد المائية والمحافظة على الموارد الجينية والمحافظة على السلالات وتطوير أصناف البذور التي تتماشى مع الوضع الجديد، جميعها من مهام المجلس العلمي ونحن نرى أنها انطلاقة جيدة ومهمة للبلاد.

الحديث عن العلم واستغلال التكنولوجيا، يقودنا إلى المشاريع المبتكرة للشباب المتخرج حديثا من الجامعات، كيف يمكن إيجاد جسور تواصل بين هذه الفئة المتسلحة بالعلم، وبين الفلاح الذي يمتهن خدمة الأرض منذ سنوات وورث النشاط أبا عن جد وهو عمود فقري للفلاحة؟

● لا يمكن الاستغناء عن الشباب، فهو مستقبل البلاد، شباب الجامعات في السنوات الأخيرة يصنعون الحدث وهذا مهم جدا، ونحن كانت لدينا تجربة في الغرفة عن طريق حاضنة الأعمال التي أشرفت على تكوين مجموعة من الشباب أطلقوا مشاريع مهمة، فالشباب الذين تم تكريمهم مؤخرا ضمن شباب البحر المتوسط، كان من بينهم شاب تكون في الغرفة، فكل المشاريع اليوم تعتمد على العلم وتساهم في تطوير الفلاحة، وحتى أبناء الفلاحين أصبحوا مبتكرين، ما يعني أن هناك ترابطا موجودا عند كل جزائري عبر عقيدة التواصل مع الأرض وأصولهم الريفية، تبقى كيفية ربطه بالمجال الاقتصاد لتقديم المنفعة، من خلال هذه المشاريع.

ما هو دور العقار الفلاحي في المرحلة المقبلة، خاصة وأنه يشهد تسوية واسعة تنفيذا لأوامر رئيس الجمهورية؟

● العقار الفلاحي أهم محور وهو حلقة مهمة؛ فلا يمكن الحديث عن فلاحة وإستراتيجية دون أن تكون لنا مستثمرات تضمن الحياة الكريمة، ومعظم مستثمراتنا أقل من 8 هكتارات، ما رهن القطاع الفلاحي.. لا يمكن أن نضع إستراتيجية حقيقية في ظل محدودية المساحة، والأمر نفسه بالنسبة لتربية الحيوانات وتطوير المنتجات الفلاحية، كما لا يمكن تطبيق تقنيات الثورة الزراعية في ظل صغر المساحة، ولا يمكن تطبيق كل التقنيات بالإمكانيات الحالية.

كان من بين توصيات مؤتمر عصرنة الفلاحة؛ خلق سوق للعقار الفلاحي، لهذا يجب أن يكون هناك بنك للعقار الفلاحي، لأن أكبر مشكل يرهق كاهل الفلاحين تقسيم الأراضي وخاصة المساحات الصغيرة، والرئيس أطلق مشروع القرض بالنسبة للسكن، فلماذا لا يكون قرض بالنسبة للعقار الفلاحي، ونستطيع جمع الأراضي وأحسن تجربة هي التجربة الدنمركية؛ في ظرف 20 سنة انتقلت من 4 هكتارات إلى 40 هكتارا للمستثمرة، وهذا مهم لوضع استراتيجيات دقيقة، الإشكال الموجود حاليا في الجزائر لدينا مستثمرين وليس لدينا مستثمرات فلاحية، والعقار يبقى العمود الفقري للقطاع الفلاحي.

الغرفة الوطنية احتضنت لقاء الوزير بالمهنيين في شعبتي اللحوم البيضاء والحمراء، ما هو السبيل لإيجاد حلول ناجعة لهاتين الشعبتين الإستراتيجيتين؟

● الوزير طلب لقاء المهنيين وهذه بادرة جيدة، ومعظمهم من القطاع الخاص؛ فالعمل مع الفلاحين والمهنيين في كل الشعب والاستماع لانشغالاتهم أمر في غاية الأهمية، انطلقت المشاورات بمربي الدواجن والموالين، واستمع الوزير لكل مطالبهم وباشر تسوية العديد منها، وهذا ضروري؛ لأن مشاكل الميدان غير مشاكل المكاتب، وسيكون له لقاءات مع باقي الشعب، والهدف المشترك هو المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.. ولتجسيد ذلك نحتاج إلى لغة صراحة، ونحن لمسنا هذا عند وزير الفلاحة وإن شاء الله تستمر في كل الشعب وتكون حلول حقيقية نشاهدها في الميدان.

ر.د

---

* م. حكار

الفلاحة.. عندما تتحول الرؤية إلى قرار

● لم تعد الفلاحة في الجزائر قطاعا تقليديا يُدار ويسيّر بمنطق المواسم والظروف، بل أضحت، وفق الرؤية التي يكرسها رئيس الجمهورية، "ركيزة سيادية" لا تقل أهمية عن الطاقة أو الدفاع؛ فالأمن الغذائي اليوم هو خط الدفاع الأول عن استقرار الدول، وحماية قوت الجزائريين من تقلبات الأسواق العالمية لم يعد خيارا، بل ضرورة إستراتيجية.

ورقة طريق الفلاحة 2026 تعكس بوضوح هذا التحول العميق في التعاطي مع القطاع. تعليمات رئيس الجمهورية جاءت مباشرة، دقيقة، وتضع الإصبع على الجرح دون مواربة، رفع الإنتاج في الهكتار الواحد كأولوية الأولويات، عصرنة حقيقية للزراعة، وتسخير كل الإمكانات لزيادة إنتاج الحبوب، باعتبارها العمود الفقري للأمن الغذائي الوطني. هي مقاربة تقوم على النتائج، لا على النوايا.

اللافت في هذه التوجيهات هو الانتقال من منطق التوسع الأفقي فقط، إلى منطق النجاعة والإنتاجية، عبر اعتماد الطرق العلمية في كل مراحل الزراعة، وإشراك الخبراء والمهندسين، واحترام خصوصيات المناطق والتربة ونوعية البذور. فالدولة، بهذه الرؤية، لا تراهن على الأرض وحدها، بل على العلم والمعرفة، وعلى الجامعة الجزائرية واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، التي أدمجت صراحة في الإستراتيجية الوطنية للفلاحة.

كما أن مراجعة قانون التوجيه الفلاحي ليست إجراءً تقنيا معزولا، بل خطوة سياسية واقتصادية عميقة، تهدف إلى ضبط الإنتاج، وتنظيم السوق، وتحقيق معادلة دقيقة، تقليص الاستيراد دون خلق ندرة. وهي معادلة لا يمكن بلوغها إلا بتشجيع التعاونيات المتخصصة، وتحفيز المنتجين الحقيقيين، في إطار دعم ذكي ومستدام.

وفي ملف اللحوم الحمراء والبيضاء، كان توجيه رئيس الجمهورية واضحا وحازما، حلول عاجلة، إنتاج وطني يلبي حاجيات السوق، وإشراك فعلي للمربين والمنتجين. هو اعتراف صريح بأن أي سياسة فلاحية لا تكتمل دون استقرار في تموين السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

غير أن لبّ الإصلاح، وجوهر "الثورة الزراعية الثانية" التي تُبشّر بها توصيات مؤتمر عصرنة الفلاحة، يبقى ملف العقار الفلاحي. وهنا، وضع رئيس الجمهورية يده على العقدة التاريخية للقطاع، مؤكدا مبدأ بسيطا وعادلا، "الأرض لمن يخدمها". تسوية العقار للفاعلين الحقيقيين ليست مجرد إجراء إداري، بل شرط أساسي للإنتاج، للاستثمار، ولإعادة الثقة بين الدولة والفلاح.

إن تحديد هدف رفع المساحة المزروعة إلى 3 ملايين هكتار، والاستعجال في استيراد عتاد الحصاد، خاصة للحبوب والذرة وعباد الشمس، يؤكد أن الدولة دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي، لا الاكتفاء بالتشخيص. مرحلة تُدار فيها الفلاحة بعقلية التخطيط الاستراتيجي، لا بردود الفعل.

باختصار، ما نشهده اليوم ليس مجرد إصلاح قطاعي، بل إعادة تموقع للفلاحة في قلب القرار السيادي. وعندما تحظى الفلاحة بكل هذا الاهتمام على أعلى مستوى في الدولة، فذلك يعني أن الجزائر اختارت أن تأكل مما تزرع، وأن تبني أمنها الغذائي بيدها، وعلى أرضها، وبعقول أبنائها.

متحدين إنتاج أكثر من 5 ملايين قنطار..
مهنيو ومنتجو الحمضيات في معرض ضخم بالبليدة

● انطلقت، أمس، فعاليات المعرض الجهوي للحمضيات بالبليدة، في شعار اختاره المنظمون حول موضوع "الرقمنة: ضبط معايير إنتاج الحمضيات وتعزيز التصدير". وهو الحدث الذي يستقطب مشاركة 7 ولايات رائدة في إنتاج هذا النوع من الفاكهة، فيما يرتقب أن يخلص أصحاب التظاهرة، للخروج بتوصيات، الهدف منها تعزيز الإنتاج وجودته، وتحقيق استثمارات نوعية، والوصول إلى ترتيب مغاربي وعربي ودولي للجزائر في هذا النوع من الثمار.

الشعار في هذه الطبعة، جاء يرتكز، حسب خيار المنظمين من الغرفة الولائية للفلاحة، وبرعاية من وزارة الفلاحة وتنسيق مع مصالح الفلاحة، على موضوع "إدخال الرقمنة" ضمن هذا القطاع الحساس والحيوي، التي يرجى منها الوصول إلى تحقيق الهدف السامي، الذي يعني ويمس "الأمن والسيادة الغذائية" في هذا المجال، خصوصا وأن الجزائر أصبحت تحتل ترتيبا عربيا هاما، ارتقى بها المنتوج إلى تصنيفها في المرتبة الثانية، وأن التحديات اليوم هي أن تصبح رقما أولا في إنتاج الحمضيات، خاصة وأن الموسم الماضي 2025، استطاعت أن تصل إلى رقم 5 مليون قنطار، بعد أن كان إلى عقد تقريبا، لا تصل الإنتاج إلى 1 مليون قنطار من الحمضيات المشكلة. ثم إن القائمين على المعرض هذا، يرتقبون تعزيز اعتماد "الرقمنة في المنظومة الإنتاجية"، للرفع من القدرة الإنتاجية وضمان الجودة أيضا، والسعي إلى اقتحام أسواق إقليمية وإفريقية ودولية بكل قارات العالم، خصوصا وأن فيه نوعيات من هذه الفاكهة، تشكل خاصية محلية فريدة بكل العالم، ناهيك عن فوائدها.

وحسب المنظمين، فإن المعرض الجهوي للحمضيات في طبعته للعام 2026، سيتعزز بتبادل الخبرات، بين المنتجين والمهنيين والمستثمرين والباحثين، ودعم الابتكار وأساليب الإنتاج والتسويق. وسيتخلل الحدث تنظيم ورشات تقنية ومداخلات علمية ونقاشات، بين المهتمين بهذه الشعبة، والنظر في أهم المشاكل المطروحة الطبيعية والبشرية واللوجستيكية، وكيف نحمي المنتوج الوطني من كل الأمراض والعوامل الطبيعية المؤثرة في العملية الإنتاجية، وتجديد بعض الأنواع والحفاظ عليها، التي أصبحت تعرف - حسب عارفين مختصين وفلاحين من أصحاب البساتين، طريقا نحو الانقراض، فضلا عن الحديث عن السوق الوطنية في شق ظاهرة "عصابات البرتقال" كما يطلق عليها، التي لم يعد يردعها لا السياج، ولا كلاب الحراسة ولا الحراس، بدليل أنهم ينجحون في كل مرة في التسلل إلى داخل وقلب تلك البساتين، ويطالبون بتعزيز دوريات الأمن لحماية محاصيلهم من تلك السرقات، فضلا عن النظر في مشاكل طبيعية تمس بالإنتاج، مثل الجفاف والأمراض الحشرية بالخصوص، مثل الفلحة النارية، التي كبدت فلاحين خسائر بالملايين في 2012، جراء موت أنواع شجرية، وأنه في العام 2022 تسببت رياح قوية وصلت سرعتها إلى 80 كيلومترا في الساعة، في تكبيد خسائر أيضا بين المنتجين، وصلت إلى ما يفوق نسبة 50 بالمائة من الإنتاج، أثرت على السوق والأسعار، التي وصل سعر الكيلوغرام الواحد وقتها إلى سقف 450 دينار، وأنه حان الوقت لإعادة النظر في طريقة سقي هذا النوع من المحاصيل، خصوصا وأن النتيجة معروف عنها أنها تضم أكبر مساحة في إنتاج البرتقال، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا في الإنتاج، بما يعادل ربع ما تنتجه بقية ولايات الوطن.

ب. رحيم